بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

بحث تكميلي لنيل درجة البكالاريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان:

دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في المصارف التجارية

(دراسة حالة مصرف المزارع التجاري)

The role of accounting disclosure in rationalizing investment decisisons in commercial companies

(Case Study: Commercial Farmer Bank)

اعداد الطلاب:

الفـــاتح محمـــد التجانـي الأمير

رمـــاح صديـــق آدم أبكـــر

عبد المنعم إبراهيم عبد الله الحجازي

محمـــد أبـــو القاسـم الأمين إدريس

اشراف الدكتور:

بابكر إبراهيم الصديق

1438هـ \ 2017م

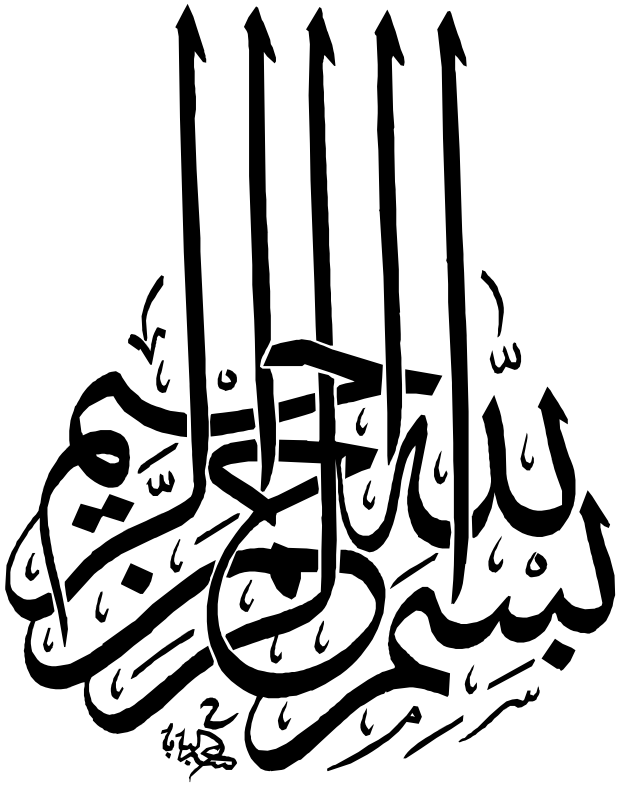
بسم الله الرحمن الرحيم

الاية

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١١ ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية (11)

الإهـــــداء

فتحت الأشرعة ورفعت المرساة وانطلقت السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذا البحر لا يضيء إلا نور العلم (فأعلم أنه لا إله إلا الله)نهدي هذا العمل المتواضع إلى من كلل العرق جباههم وشققت الأيام أياديهم إلى من علمونا أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار إلى ..

(آباءنا أطال الله بقائهم وألبسهم ثوب الصحة العافية ومتعنا ببرهم ورد جميلهم)

نهدي ثمرة من ثمار غرسهم ، إليهن نمسك الأقلام وننظم أرع الأشعار ونحكي أوفأ الكلمات فتخلق أجمل الصور

إلى..

(أمهاتنا)

إلى من كانوا يضيئون لنا الطريق وسانرونا ويتنازلون عن حقوقهم إرضاء لنا ولنعيش في هناء.. إلى

(أخواننا وأخواتنا)

إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين الطريق إلى من كل من علمنا حرفاً إلى من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح جيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.إلى

(علماءنا ومعلمين أساتذتنا ومرشدينا)

الشكر والتقدير

الشكر والحمد والثناء لله رب العالمين ، فاطر السماوات والأرض ، الذي جعل الأرض فراشاً والسماء بناءً ، وعلمنا ما لم نكن نعلم وهو بكل شيء عليم ، والصلاة والسلام على خير خلق الله النبي الأمي ..محمد بن عبد الله صلى لله عليه وسلم.

نزجي جزيل شكرنا إلى **جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا** .. أساتذة وموظفين وعاملين.

والشكر موصول إلى **أسرة كلية الدراسات التجارية ومكتبة الكلية** سائلين المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم..

والشكر كل الشكر إلى أستاذنا الجليل **د./بابكر إبراهيم الصديق**.. صاحب التواضع الجم.. الذي له القدح المعلى في إخراج هذا البحث المفيد إنشاء الله .. فجزاه الله عنا كل خيرٍ وإحسان.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بعظيم الشكر والتقدير كل من ساهم بفكره ، أو نصحه في سبيل إنجاح هذا البحث.

وخالص الشكر والتقدير إلى أسرة مصرف المزراع التجاري لما قدموه لنا من معلومات عن المصرف وصدقهم في ملء إستمارات الإستبانة .

ولله الشكر من قبل وبعد..

مستخلص البحث

تناولت هذه الدراسة موضوع **(دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في المصارف التجارية)** وتمثلت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

إلى متى يمكن للنظام المحاسبي المالي في رفع مستوى الإفصاح على المعلومات المالية.

ولمعالجة هذا تم الاستعانة بالأسئلة الآتية:

1- ما مدلولية المعلومات المالية.

2- كيفي يمكن للنظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح.

3- هل المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي كافية لمستخدميها لإتخاذ القرارات السليمة والصحيحة.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات التجارية بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والتعرف على كيفية استخدام الإفصاح للمستفيد والمستثمر وتوضيح أهميته وتوفر المعلومات وطبيعة المعلومات المحاسبية المتعارف عليها والتعرف على بعض الصعوبات التي تتعرض لها عملية تطبيق المحاسبة وخاصة الإفصاح في الشركات التجارية إن وجدت.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي واعتمدت نوعين من المعلومات الأولية تم الحصول عليها من خلال إستمارات الإستبيان المقابلات الشخصية.

المعلومات الثانوية تم الحصول عليها من مصادر مختلفة كالكتب والمراجع المتعلقة بالإفصاح.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أثبتت الفرضيات أهمها:

1- تعد المعلومات المالية أداة مهمة من خلالها تستطيع الشركات معرفة وضعيتها المالية والإعتماد عليها في ترشيد قراراتها.

2- يجب أن يكون النظام المحاسبي قادر على ضمان مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستخدمين لها.

3- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم عن طريق الشركات كافية لتلبية حاجات المستثمر.

وتوصل الباحثون إلى عدة نتائج أهمها:

الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تساعد على ترشيد قرارات الإستثمار.

الإعتماد الكلي على المعلومات المحاسبية يؤدي إلى ترشيد قرارات الإستثمار.

الإفصاح عن المعلمات تساعد على معرفة الموقف المالي للمنشأة.

تطبيق الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية يساعد على تلبية حاجات المستثمر.

كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية بصورة ملائمة تلبي حاجات المستثمر.

وقد أصى الباحثون ببعض التوصيات أهمها:

يجب تطبيق مبدأ الإفصاح في النظام المحاسبي يوفر كفاءة عالية لمستخدمي القوائم المالية.

يجب الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية ذات الجودة يعمل على زيادة الربحية النسبية للمنشأة.

يوفر النظام المحاسبي الجيد المعلومات الكافية ويحقق ثقة المستخدمين في القوائم المالية.

تلبية حاجات المستثمر في الشركات تعتمد على المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية.

Abstract

This study addressed the issue of (the role of accounting disclosure as the basis of information systems to streamline investment decisions in commercial companies) and consisted of the research problem in the following questions:

How long can the system of financial accounting in raising the level of disclosure of financial information.

To address this is to use the following questions:

1. What the meaning of financial information.
2. Keefe system can achieve financial accounting disclosure.
3. Does the accounting and financial information disclosed in the financial statements prepared in accordance with the financial accounting system is sufficient for its users to make good and right decisions.

The study aimed to identify the extent to which commercial companies to disclose accounting in the financial statements and learn how to use the disclosure to the beneficiary and the investor and to clarify the importance and availability of information and the nature of accounting information recognized and get to know some of the difficulties faced by the accounting application process and in particular the disclosure in commercial companies, if any.

The study followed the descriptive and analytical and adopted two types of preliminary information was obtained through personal interviews, questionnaires.

Secondary data were obtained from various sources such as books and references related to disclosure.

The study results demonstrated several assumptions, including:

1. The financial information is an important tool through which companies can know and financial repositioning and relied upon to rationalize their decisions.
2. The accounting system must be able to ensure adequate level of disclosure and provides high-quality information serving different users have.
3. The information that is disclosed in the lists by enough companies to meet investor needs.

The researcher reached several conclusions, including:

Interest in disclosure of accounting information in the financial statements help to rationalize investment decisions.

Total reliance on accounting information leads to rationalize investment decisions.

Disclosure of parameters helps to know the financial position of the enterprise.

Apply the disclosure of information in the financial statements helps to meet the needs of the investor.

Adequacy of the information that is disclosed in the financial statements that are appropriate to meet the needs of the investor.

The researcher Wasi some recommendations including:

You must apply the principle of disclosure in the accounting system provides high efficiency for users of financial statements.

Attention must disclose the accounting for the quality of financial information is working to increase the relative profitability of the enterprise.

Good accounting system provides adequate information and bring users in the financial statements of confidence.

Meet the needs of the investor in the companies rely on the information disclosed in the financial statements.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د–هـ
Abstract	و–ز
فهرس الموضوعات	ح–ط
فهرس الجداول	ك
فهرس الأشكال	ي
المقدمة	
أولا: الإطار المنهجي للبحث.	2–4
ثانياً: الدراسات السابقة.	5–10
الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي	
المبحث الأول: مفهوم الإفصاح	12–21
المبحث الثاني:الإفصاح في التقارير المالية	21–26
الفصل الثاني: قرارات الإستثمار	
المبحث الأول: مفهوم وأهداف الإستثمار.	28–36
المبحث الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات الاستثمار	37–44
الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن مصرف المزارع التجاري.	46–51
المبحث الثاني:تحليل البيانات واختبار الفرضيات	52–67

الخاتمة	
أولاً: النتائج	69
ثانياً: التوصيات	69
قائمة المراجع والمصادر	72–71
الملاحق	79–74

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير العمر	52
(2)	التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير المؤهل العلمي	53
(3)	التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير التخصص العلمي	54
(4)	التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير المؤهل المهني لأفراد عينة الدراسة	55
(5)	التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير المركز الوظيفي	56
(6)	التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير سنوات الخبر ة لأفرادعينة الدراسة	57
(7)	التوزيع التكراراي والنسبي لاستجابات افراد عينة الدراسة عن فقرات الفرضية الأولى :	58
(8)	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الأحتمالية لفقرات الفرضية الأولى	59
(9)	التوزيع التكراراي والنسبي لاستجابات افراد عينة الدراسة عن فقرات الفرضية الثانية جدول	60
(10)	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الأحتمالية لفقرات الفرضية الثالثة	61
(11)	التوزيع التكراراي والنسبي لاستجابات افراد عينة الدراسة عن فقرات الفرضية الثالثة	62
(12)	الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الأحتمالية لفقرات الفرضية الثالثة	63

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير العمر لأفراد عينة الدراسة	52
(2)	التوزيع التكراري والنسبي لمتغير	53
(3)	التوزيع التكراراي والنسبي لمتغيرالتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة	54
(4)	التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير المؤهل المهني لأفراد عينة الدراسة	55
(5)	التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير المركز الوظيفي لأفراد عينة الدراسة	56
(6)	التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة	57

المقدمة

تشمل الآتي:

أولاً:: الإطار المنهجي

ثانياً: : الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

تمهيد:

تعد المحاسبة أداة لقياس وتوصيل المعلومات المالية التي تعكس أداء المشروعات وتبين المركز المالي. وتحتاج كثير من الجهات والأفراد إلى هذه المعلومات لاستخدامها في إتخاذ القرار . كما تعد البيانات المحاسبية من الوسائل الأساسية للتقليل من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجين إضافة إلى كونها وسائل لتقديم الممارسة.

ولكي تحقق التقارير المالية الأغراض المرجوة منها ولتكون ذات فائدة إعلامية قصوى فقد اشترط توفير الإفصاح والوضوح في القوائم المالية بإعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين المختلفين ويتطلب الإفصاح عموماً القوائم المالية والتقارير على كل المعلومات الهامة التي تظهر الوحدة المحاسبية في صورة تشقق مع أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المحيطة بها والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي توفر عليها القوائم والتقارير المالية في القطاع المالي بصورة عامة وفي قطاع الشركات التجارية بصورة خاصة.

مشكلة البحث :

أصبحت حاجة مستخدمي القوائم المالية للمنشآت التجارية من المعلومات المحاسبية تتزايد يوماً بعد يوم . وهذه الحاجة المتزايدة تنبع من أهمية مدى كفاية المعلومات المحاسبية ف إتخاذ القرارات الإستثمارية والإئتمانية ، بالإضافة إلى قرارات أخرى تنبني عليها الإستمرارية هذه المنشآت لذا كان لابد من معرفة ماهية مدى كفاية الإفصاح المالي وشموليته في المنشآت التجارية والذي يمثل مشكلة هذا البحث.

إلى متى يمكن للنظام المحاسبي المالي في رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية:

والمعالجة هذه الإشكالية تمت الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدلولية المعلومات المالية؟

2- كيف يمكن للنظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح؟

3- هل المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها في القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي كافية لمستخدميها لإتخاذ القرارات السليمة والصحيحة؟

أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث في النقاط التالية:

1- التعرف على الإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسة.
2- إن حاجة مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات، يحتاج إلى أن تكون الإفصاحات في هذه القوائم شاملة وكافية لمواجهة احتياجاتهم.
3- إعداد القوائم والتقارير المالية للشركات وفق النظام المحاسبي سوف يساعد مستخدميها في إتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة واللازمة.

أهداف البحث:

1- التعرف على مدى التزام الشركات التجارية بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.
2- التعرف على كيفية استخدام الإفصاح للمستفيد والمستثمر وتوضيح أهمية وتوفر المعلومات وطبيعة المعلومات المحاسبية وكيفية عرضها وفقاً للمعيار المحاسبي المتعارف عليها.
3- التعرف على بعض الصعوبات التي تتعرض لها عملية تطبيق معايير المحاسبة وخاصة الإفصاح للشركات التجارية إن وجدت.

فرضيات البحث:

1- تعد المعلومات المالية أداة مهمة والتي من خلالها تستطيع الشركات معرفة وضعيتها المالية والإعتماد عليها في ترشيد قراراتها
2- يجب أن يكون النظام المحاسبي قادر على ضمان مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستخدمين لها .
3- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق الشركات كافية لتلبية حاجات المستثمر..

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث السابقة الذكر ووصولاً إلى متطلبات الإفصاح ومشتملات الأساليب والأشكال الهامة للإفصاح ومفهوم نظم المعلومات المحاسبية وأسباب دراسةنظم المعلومات المحاسبية وخصائصها ومفهوم القرارات الإستثمارية وأنواها ومزايا وعيوب الشركات التجارية والمبادئ العامة للإستثمار .

المنهج الوصفي .

والمنهج الإستقرائي.

مصادر جمع البيانات :

تتمثل مصادر جمع المعلومات في :

1- المصادر الأولية:وهي تتمثل في الإستبيان والمقابلات الشخصية مع المسؤولين والعاملين في المجال.

2- المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والدراسات المتخصصة والمراجع المتعلقة بالموضوع.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:مصرف المزارع التجاري.

الحدود الزمانية : 2017-2018م

هيكل البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

المقدمة تشتمل على الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

الفصل الأول :يتناول الإفصاح في نظم البيانات المحاسبية وذلك من خلال مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم الإفصاح في نظم البيانات المحاسبية

المبحث الثاني: مفهوم وأهداف الاستثمار وأثر الإفصاح المحاسبي على قرارات الإستثمار

الفصل الثاني: يتناول قرارات الإستثمار وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الإفصاح في نظم المعلومات المحاسبية.

المبحث الثاني: مفهوم وأهداف الاستثمار وأثر الإفصاح المحاسبي على قرارات الإستثمار

الفصل الثالث: يتناول الدراسة الميدانية وذلك من خلال مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن مصرف المزارع التجاري.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات .

الخاتمة :النتائج. التوصيات .

ثانياً: الدراسات السابقة

1/ دراسة سماح أحمد إدريس أحمد (2005م)([1])

بعنوان: الإفصاح المالي في الشركات المساهمة العامة السودانية ومدى شموله ورقابته

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

التعرف على مدى كفاية وشمول الإفصاح المالي في شركات المساهمة العامة السودانية.

التعرف على مدى رضا مستخدمي البيانات المالية (من المساهمين ومستثمرين محتملين وجهات حكومية ودائنين وجمهور ..إلخ) عن مستوى الإفصاح المالي في الشركات المساهمة العامة السودانية.

التعرف على المشاكل الناجمة عن نوعية الإفصاح المالي في شركات المساهمة العامة السودانية.

افتراضياتها:

إن الإفصاح المالي في شركات المساهمة العامة السواني يفي باحتياجات المستخدمين لبيانات هذه الشركات ، وأن المنصوص عليه في معايير المحاسبة الدولية والمحلية قد تم الإلتزام به.

عدم الإفصاح الكافي في شركات المساهمة العامة السودانية يؤثر سلباً على أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية والإقبال عليها.

هناك إمكانية تعزيز المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها بما يفي باحتياجات المستخدمين للبيانات المالية.

النتائج:

من خلال تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من الاستبيانات والمقابلات الشخصية.وكذلك التي تم الحصول عليها عبر فحص التقارير المالية الخاصة ببعض شركات المساهمة العامة .

توصلت الدارسة إلى النتائج التالية:

1- القوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل شركات المساهمة العامة غير مكتملة فهنالك قوائم مطلوبة من قبل المعايير لا يتم إعدادها في كثير من هذه الشركات وأهمها قائمة التدفقات النقدية . كما أن هناك متطلبات إفصاح لا يتم الإلتزام بها.

2- ليس هنالك جهة مهتمة اهتمام رئيسي ومتابعة لعملية إعداد القوائم المالية والإيضاحات المدققة بها وفقاً لمتطلات المعايير الدولية ، وإنما غلب طابع الروتين على الطريقة التي يتم بها

([1]) سماح أحمد إدريس أحمد ، الإفصاح المالي في الشركات المساهمة العامة السودانية ومدى شموله ورقابته ،بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة ، جامعة الخرطوم ، قسم المحاسبة والإدارة المالية ، 2005م.

الإفصاح من المعلومت الخاصة بهذه الشركات في تقاريرها السنوية دون مراعاة المعايير الخاصة الجديدة منها.

3- سيطرة وهيمنة أعضاء مجلس الإارة على حجم ونوعية والمعلومات المفصح عنها حيث يكون الاهتمام موجهاً إلى عكس صورة جيدة عن الشركة وليس توفر معلومات تفي بحاجة مستخدمي القوائم المالية.

4- قصور لجان معايير المحاسبة السودانية.

5- عدم إتساع رقع التقارير المطلوبة بواسطة قانون الشركات لكافة حاجات المستخدمين.

6- عدم توفر وسائل التقنية التي يمكن أن تكون حلقة وصل بين الشركة والمستخدم الخارجي لبياناتها المالية.

7- هنالك عدد كبير من المديرين لا يعرفون إلا القليل جداً عن مجالات العمل المحاسبي ، بل إن الكثير منهم ليس له علاقة بمهنة المحاسبة أصلاً.

التوصيات:

من خلال عملية التحليل والنتائج التي توصل إليها البحث يمكن إقتراح التوصيات التالية:

1- تحديث القوانين الخاصة بالمتطلبات الإفصاح (قانون الشركات ، 1925م).

2- التزام الشركات وحثهم على تطبيق القوانين والمعايير الخاصة بالإفصاح.

3- دفع سوق الخرطوم للأوراق المالية ليلعب دوراً أكبر في عمليات توفيرالمعلومات المستخدمة بوساطة مستخدمي البيانات المحاسبية وذلك بتحويل القوانين الخاصة بسوق الأوراق المالية في إطار التزام الشركة بتوفير المعلومات.

4- تنشيط لجنة معاير المحاسبة السودانية للقيام بإصدار المعاير التي تتناسب والمتطلبات المحلية في السودان ، كذلك قيام اللجنة بإلزام المنشآت بتطبيق هذه المعايير والاستعانة في تحقيق ذلك بكوادر مختصة بهذا المجال ، إضافة إلى اشتراك أداء الكثيرين من ذوي الخبرة خاصة من المتابعين للدراسات المحاسبية المتعددة.

5- العمل على إلمام مديري الشركات غير المتخصصين في مجال المحاسبة بأهمية وقراءة كل مواضيع المحاسبة وخاصة التقارير المالية.

6- العمل على التوعية المكثفة لكل فئات مستخدمي البيانات المحاسبية عامة والمستثمرين خاصة بماهية المحاسبة كعلم أولاً وبطريقة العرض والإفصاح في القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها ثانياً. وكيفية الاستفادة من المعلومات التقرير المالي السنوي وأكبر صورة ممكنة وأيضاً

تكثيف الاهتمام من قبل سوق الخرطوم للأوراق المالية بتوعية المستثمرين بكيفية تحليل المعلومات الخاصة لمجالات الاستثمار في الأسهم.

7- الأخذ بالمتطلبات الحديثة والمتعلقة بحاجة القوائم المالية لتعزيز سردي يجعل محتويات القوائم المالية أيسر فهماً للمستخدمين من غير المحاسبين والماليين.

2/ دراسة: آلاء يوسف ،تاج الأصفياء ،سماح صلاح الدين ، يسرا حسن ،يوسف محمد (2015)([1]) ، بعنوان: أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

الأهداف:

1- التعرف على أثر التضخم على مدى مصداقية وعدالة إعداد القوائم المالية.

2- التعرف على مدى تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

3- التعرف على الآثار السلبية الناجمة عن عدم أخذ أثر التضخم في الحسبان عند إعداد القوائم المالية .

4- التعرف على كيفية معالجة اثر التضخم عند إعداد القوائم المالية وكيفية الإفصاح عن أثره في القوائم المالية.

الفروض:

1- لا ينعكس أثر التضخم على الشركات الخدمية بصورة كبيرة وبالتالي ليس هنالك ضرورة لتعديل القوائم المالية لشركة سوداتل.

2- يؤثر التضخم على بنود وحقوق الملكية بصورة أكبر من بقية بنود القوائم المالية.

3- الطرق التقليدية المستخدمة في إعداد القوائم المالية تؤدي إلى تقويم عناصر القوائم المالية بقيم غير حقيقية مما يؤثر على إتخاذ القرار عند مستخدمي القوائم المالية.

النتائج:

من خلال الدراسة والعرض السابق تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- التضخم يؤثر على القوائم المالية في القطاع الخدمي بصورة كبيرة مما يثبت عدم صحة الفرض الأول الذي ينص على (لا ينعكس أثر التضخم على الشركات الخدمية بصورة كبيرة وبالتالي ليس هنالك ضرورة لتعديل القوائم المالية لشركة سوداتل).

([1]) آلاء يوسف ،تاج الأصفياء ،سماح صلاح الدين ، يسرا حسن ،يوسف محمد ، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية ، بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة ، جامعة الخرطوم ، قسم المحاسبة والتمويل.

2- يؤثر التضخم على بنود القوائم المالية خاصة بنود حقوق الملكية بصورة أكثر بقية بنود قائمة المركز المالي وهذه النتيجة أثبتت صحة الفرض الثاني والذي ينص على (يؤثر التضخم على بنود حقوق الملكية بصورة أكبر من بقية بنود القوائم المالية).

3- الاعتماد على النظام المحاسبي التاريخي (التقليدي) في ظل التغيرات في مستويات الأسعار يؤدي إلى بيانات ومعلومات محاسبة غير صحيحة والتي يعتمد عليها مستخدمي القوائم المالية في إتخاذ قراراتهم المختلفة لذلكتعتبر غير ملائمة لإتخاذ القرارات . هذه النتيجة أثبتت صحة الفرض الثالث والذي ينص على(الطرق التقليدية المستخدمة في إعداد القوائم المالية تؤدي إلى تقويم القوائم المالية عناصر القوائم المالية بقيم غير حقيقية مما يؤثر على إتخاذ القرار عند مستخدمي القوائم المالية).

4- التزام الشركات بأسس القياس التاريخي نابع من أنه يمكن من خلاله توفير أدلة موضوعية تدعم صحة البيانات المتعلقة بنتائج القياس مما يجعل القوائم المالية غير مضللة لمستخدمي القوائم المالية.

5- يترتب على الزيادة في الالتزامات النقدية عن الأصول النقدية اكتساب الشركة لقوة شرائية في ظل التضخم.

6- يترتب على التضخم مشكلة تواجه إدارة الشركة وهي تأكيد من سلامة رأس المال مما يترتب عليها عجز مستخدمي القوائم المالية عن إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.

7- يجب على المنشآت العامة في السودان تطبيق معايير المحاسبة الدولي رقم 29 لكي تعكس قوائمها المالية أثر التضخم.

التوصيات:

1- ضرورة أخذ ارتفاع مستويات الأسعار في الإعتبار عند إعداد القوائم المالية وذلك بإتباع النماذج المحاسبية المعاصرة حتى تضمن المنشأة بيانات ومعلومات محاسبية صحيحة تساعد على إتخاذ القرارات الإقتصادية السليمة.

2- ضرورة تعديل بنود القوائم المالية باستخدام مؤشر الأسعار لتحديد قيمتها بالتكلفة الجارية بدلاً من التكلفة التاريخية لتعكس أثر التضخم على هذه البنودب عد التعديل.

3- يجب على الشركات الخدمية الإستعانة بمتخصصين ومراكز خبرة لتوفير معلومات موثوثة ورسمية فيما يتعلق بمعدل التضخم ومؤشرات إعادة القياس والتي سيكون لها أثر على المبالغ المدرجة في القوائم المالية حتى تتمكن الشركة من تحديد تأثير التضخم بشكل موثوق به.

4- بما أن المحاسبة تهتم بإعداد البيانات والمعلومات الكمية التي تساعد إدارة الشركات على إتخاذ القرارات الرشيدة فلا بد من إتباع أساس سليم للقياس حتى تتمكن الشركات من الإفصاح السليم والعادل عن بياناتها والمعلومات المحاسبية .

5- يجب على الحكومة إلزام الشركات العامة بالقطاع الصناعي والخدمي الإفصاح عن القوائم المالية وتوفير المعلومات اللازمة لكافة مستخدمي القوائم المالية.

3/ دراسة : سويدة عبد الرحيم محمد صالح (2011م)([1])

بعنوان: الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية في القوائم المالية على قرارات الإستثمار

الأهداف:

1- دراسة ومعرفة طرق الإفصاح عن الاداء الإجتماعي في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية.

2- أثر الإفصاح عن الأداء الإجتماعي في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية ف ضمان عرض عادل للمركز المالي.

3- دراسة ومعرفة تأثير الإفصاح عن الأداء الإجتماعي.

فرضيات :

1- الإفصاح عن الأداء الإجتماعي في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية يساعد في التقويم أداء المنشأة.

2- الإفصاح عن الأداء الإجتماعي في القائم المالية يحقق عرض عادل للموقف المالي للوحدات الإقتصادية.

3- عدم الإفصاح عن الأداء الإجتماعي في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية يؤثر سلباً على إتخاذ القرارات الإستثمارية.

النتائج:

1- الإفصاح عن الأداء الإجتماعي في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية يساعد على إتخاذ القرارات الإستثمارية.

2- يؤثر الإفصاح عن الأداء الإجتماعي في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية في ضمان عرض عادل للمركز المالي.

3- للمنشأة دورة في المجتمع أكثر من مجرد الإنتاج وتحقيق الأرباح.

([1]) سويدة عبد الرحيم محمد صالح ، الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية في القوائم المالية على قرارات الإستثمار ، بحث لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة ، كلية السودان الجامعية ، 2011م

4- إن توفر الملائمة في القوائم المالية يؤدي إلى إتخاذ القرارات الإستثمارية السليمة.
5- عدم الإفصاح عن الأداء الإجتماعي في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية يؤثر سلباً على جدوى إتخاذ القرارات الإستثمارية.
6- الإفصاح عن الأداء الإجتماعي في القوائم المالية يساعد في تقويم أداء المنشأة.
7- دراسة طرق الإفصاح عن الأداء الإجتماعي تؤدي إلى ضمان وصحة عرض القوائم المالية .
8- الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية في القوائم المالية يوفر مؤشرات مالية تساعد في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

التوصيات:

1- يوصي بإضافة عملية الإفصاح عن الأداء الإجتماعي في الوحدات الإقتصادية.
2- ضرورة دراسة طرق الإفصاح عن الأداء الإجتماعي التي تؤدي إلى ضمان وصحة عرض القوائم المالية.
3- لابد من إهتمام المنشأة بالإفصاح عن الأداء الإجتماعي في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية يؤثر على جدوى إتخاذ القرارات الإستثمارية .
4- ضرورة الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية في القوائم المالية يوفر مؤشرات مالية تساعد في إتخاذ القرارات الإستثمارية.
5- ضرورة الإفصاح عن الأداء الإجتماعي في القوائم المالية للوحدات الإقتصادية للضان عرض المركز المالي.
6- يجب على المنشأة الإهتمام بالجانب الإجتماعي للعاملين بها لأنه يساعد المنشأة في توسيع نشاطها واستثماراتها.
7- ضرورة توصيل المعلومات الإجتماعية لوحدة الإقتصادية ولابد من الإهتمام بالأنشطة الإجتماعية وتطورها المستمر مما يؤثر بدور كبير في تطوير وتنمية المنشأة الإجتماعية والإقتصادية.
8- يجب على الوحدات الإقتصادية عكس آثار الأنشطة الإجتماعية التي تزاولها بما أن المشروعات الإستثمارية تمتد لحدود السنوات لذلك لابد أن تأخذ في الحسبان الأداء الإجتماعي بالنسبة للنشاط الإقتصادي محل الإستثمار حى تضمن بقاؤها لأطول فترة ممكنة.

الفصل الأول

الإفصاح المحاسبي

المبحث الأول: مفهوم الإفصاح .

المبحث الثاني: مفهوم وأهداف الاستثمار وأثر الإفصاح المحاسبي على قرارات الإستثمار

المبحث الأول

مفهوم الإفصاح

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

لقد تعددت المفاهيم التي قدمها الكتاب والباحثون بل والمجامع العلمية والمهنية لوظيفة الإفصاح في الأدب المحاسبي ، ولذلك نجد أن أجندة المبادئ المحاسبية ترى أن الإفصاح يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح ومعلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد في التحكم عليه من وجهة نظر المستثمر.

وكذلك معلومات عن نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة تهم المستثمر عند حساب معدل العائد عن الأسهم وتهم الدولة لفرض الضرائب والدائنين لبيان مدى قدرة المشروع على سداد التزاماتها ، بالإضافة إلى المعلومات تفيد الإدارة الداخلية للمشروع في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء وأي معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند إتخاذ قراراتهم الرشيدة. ([1])

الإفصاح لغة:

الإفصاح لغة من أفصح الشيء إفصاحاً إذا بينه وكشفه. ([2])

كذلك عرف الإفصاح بأنه إظهار سر أو شيء غامض([3])

يعرف الإفصاح بأنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين و غيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل و قدرته على سداد التزاماته وأن كمية المعلوات التي يجب الإفصاح عنها لا يتوقف على مدى خبرة القارئ ولكن على المعايير المرغوبة للإفصاح (الإفصاح الكامل ، الإفصاح الكافي ، الإفصاح المقبول).

يلاحظ الباحث أن هذا التعريف ركز فقط على الإفصاح على المعلومات المهمة والتي يجب الإفصاح عنها لا تحدد على أساس خبرة وإدراك القارئ وإنما على أساس المعايير المرغوبة للإفصاح من حيث أنه الإفصاح كامل أو كافي أو مقبول.

هنالك إجماع عام في المحاسبة حول ضرورة توفر الإفصاح التام والصادق والمناسب ويتطلب الإفصاح التام أن تعد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة ، وأن تتضمن هذه

([1]) محجوب عبد الله حامد ، إطار المحاسبة البيئية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، 2000م ، ص 79.

([2]) محجوب عبد الله حامد ، مرجع سابق ، ص80.

([3]) إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، 1961م، ص 179.

القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي أو المتوسط.([1])

بشكل أوضح أن الإفصاح التام يتطلب عدم حذف أو كتمان لأي معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي.

ويقصد بالإفصاح المحاسبي الطريقه التي يتم بها عرض البنود المختلفة في القوائم المالية ما يرفق بها من بيانات وفق ما يطلبه المعيار الدولي رقم(2) يعتبر الحد الأدني للمعلومات التي يجب توفرها لتساعد على جعل القوائم المالية واضحه وتوفر لمستخدمي هذه القوائم معلومات إضافية تساعدهم علي فهم القوائم المالية.

يعني بالإفصاح إتباع سياسية الوضوح الكامل وإظهار جمع الحقائق الماليةا لهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع ، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبائد الرئيسة لإعداد القوائم المالية ،وهذا يعني ان تشتمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة والمتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع.

ويأخذ الإفصاح عدة أشكال أقواها إدخال المعلومات في القوائم المالية ، كما يعد التبويب داخل القوائم المالية أحد الأشكال الهامة للإفصاح ، ويتم تقديم كم كبير من المعلومات مرتبطة بالقوائم المالية ،ولكنها خارج القائمة وهذه المعلومات تصنف كملاحظات للقوئام المالية ، وتشمل معلومات رقمية ونصوص تمد مستخدمي القوائم المالية بالأمور التي ظهرت ملخصة بالقائمة المالية أو استبعدت منها كلية ، ولذلك تفسير تلك الملاحظات على أنها قانونية أو ليست ذات مغزى ولكن الحقيقة أن هذه الملاحظات تحتل مساحة أكبر من المساحات التي تحتلها القوائم نفسها.([2])

الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح:

من زاوية تاريخية يرتبط تزايد اهمية مبدأ او معيار الافصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة ذلك عندما تحولت المحاسبة منذ بداية الستينات عن ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية الى ما يعرف بمدخل المستخدمين فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر.([3])

([1]) أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب ، دور الإفصاح المحاسبي في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ،بحث تكميلي غير منشور ، جامعة النيلين ،2005م.

([2]) طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م) ص 53.

([3]) محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (عمان : دار وائل ، 2004م) ص 332

غايته الاساسية حماية مصالح المّلاك الى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات غايته الاساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات .

ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ارتقى شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل مبدأ الافصاح والملائمة والمصداقية والقابلية للمقارنة والموضوعية والقابلية للتحقق كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على فروع المعرفة الاخرى كانفتاحها مثلاً على النظرية الحديثة للمعلومات وهي التي قدمت للمحاسبين كثيراً من المفاهيم و الادوات التي عززت من اهمية مبدأ الافصاح.

ومن هذه المفاهيم والأدوات مثلاً مفهوم المحتوى الإعلامي للتقرير المالي ، والدالة اللوغريثمية والتي تعرف بامس واضعها Shannon ، وقد استخدمت هذه الدالة من قبل المحاسبين في قياس المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ومن ثم تحديد المستوى المناسب لدمج بنود القوائم الماليةا لمنشودة وذلك في ضوء خسارة المعلومات الذي يترتب على هذا الدمج إذ حددت في الولايات المتحدة الأمريكية عن الكونغرس تشريعات تلزم المصارف بالخضوع من حيث شروط وقواعد الإفصاح المحاسبي للوائح وتشريعات تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة SEC وذلك بغضر الإفصاح عن المعلومات للشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة ،وقد ترتب على ما سبق إنعطاف هام في المسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية تجلب مظاهرة في سمتين رئيستين:

أولهما: إتساع نطاق هذا الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات البنوك حتى ذلك الحين تعتبرها من المحرمات.

ثانيهما: تمثلت بتحويل التركيز في أهداف الإفصاح من حيث مصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين والمقرضين والمستثمرين.

من هنا يصبح من الصعب جداً توفير مفهوم عام وموحد للافصاح يضمن توفير مستوى الافصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الاطراف رغباته الكاملة في هذا المجال .

وعلى هذا الاساس لابد من وضع المشكلة ضمن اطار عام يضمن لبتوفيق بين وجهات نظرها وبشكل يوفر الاتفاق على حد ادنى من الافصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقيق المصالح الرئيسة لتلك الأطراف. ضمن السياق يحدد الباحثون مستويين من مستويات الإفصاح هما: من الناحية النظرية البحتة تحديد العوامل والإعتبارات التي تحدد مستوى المثالي للإفصاح ،وأن هذا المستوى لا يمكنتوفيره من الناحية الواقعية وذلك لعدة أسباب لعل أهمها:

حسب قول (Sterling , 1983) هو عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعتبر البيانات المحاسبية مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام الكافي بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، إضافة للتفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي والتي تكون مصداقتيها في كثير من الأحيان محل تساؤل بسبب خضوع هذه النظم للعديد من القيود والمحددات المفروضة عليها من خلال مجموعة من الفروض والأعراف المحاسبية التي تحكم أساليب جمع وقياس مخرجات هذا النظام.

من هنا وضمن المعطيات المشار اليها اعلاه يربط معظم الباحثين معيار الافصاح المناسب بمعيار الافصاح الواقعي , اي الافصاح الممكن او المتاح وكان (Moonitz) من اوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الافصاح المناسب , وذلك في دراسة له صدرت عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين ((AICPA)) وقد بين في دراسته هذه ان معيار الافصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب ان يكون مرناً في اطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الافصاح عنها في القوائم المالية , ثم الطرف او الاطراف التي تستخدم هذه المعلومات([1]).

فإن التطور التاريخي للإفصاح المحاسبي نجد أنه تأثر كأساس لرفع كفاءة أداء وظيفة الإعلام المحاسبي وهي:

العوامل الإقتصادية: وتتمثل في تطور خدمات المحاسبة وتعود المهتمين بها ، فقد كانت مهمة المحاسبة في ظل النظام الإقتصادي البدائي تسجيل عمليات صاحب المشروع ، ثم مع ظهور الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج والإستثمارات وظهور الشركات المساهمة تغير الهدف الأساسي من المحاسبة من قياس التغيرات في القيمة المضافة للمشروع إلى تقويم كفايته الإدارية وإلى متابعة التغيرات التي تطرأ على الأحوال ومايترتب عليها من التزامات مالية من فترة لأخرى.

ظهور التخطيط القومي مع بداية القرن الحال ظهرت الأقطار الإشتراكية ومن ثم ما يسمى (بالتخطيط القومي) وبالتالي لم تعد المبادئ العلمية التقليدية تتماشى مع التفكير والفلسفة الجديدة للإشتراكية ومن ثم برزت فروع جديدة للمحاسبة مثل المحاسبة القومية والنظم المحاسبية الموحدة مما أثر على الإفصاح المحاسبي وطريقة عرض القوائم والتقارير المالية.

([1]) محمد مطر ، المرجع السابق ،ص 333.

العوامل الإدارية: هنالك مجموعة من العوامل الإدارية ساعدت على الاهتمام بالإفصاح الكافي في المحاسبة وهي: انفصال الملكية عن الإدارة وبالتالي ظهور الملكية الغائبة ، ظهرو الأنظمة الإشتراكية.

تطور الهدف في الوحدات فلم يعد الهدف هو تحقيق أقصى أرباح ممكنة وحسب ولكن ظهرت أهداف جديدة منها تحقيق الربح وتنفيذ الموضوعية والمساهمة في التقدم الإقتصادي وإمداد المجتمع بأفضل الخدمات وتحقيق أقصى إنتاجية.

العوامل القانونية: لاشك أن تدخل الحكومة وما يترتب على ذلك من القوانين كانت له آثار واضحة على الإفصاح المحاسبي ويمكن تحديد عناصر هذا التدخل في : تطور الشكل القانوني للمشروع وإرتباطه بتطور الأنظمة الإقتصادية ، تدخل الدخلة في طريقة عرض القوائم المالية ، تدخل الدولة في السياسة المالية والضريبية.([1])

لقد إرتبط مبدأ الإفصاح بظهور شركات المساهمة و التزامها بنشر قوائمها المالية دوريا لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين و مقرضين تقريرا عن نتائج أعمالها و مركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة حتى يتخذ هؤلاء المستثمرين قراراتهم الاقتصادية بناء على ذلك الإفصاح . كما تزداد أهمية الإفصاح بزيادة حاجة شركات المساهمة العامة إلى التمويل عن طريق أسواق رأس المال (سواء أكانت مصارف أو أسواق أوراق مالية) فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس وإدارة شركات مال كفؤة وغالباً ما تشرف على مثل هذه الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تحددها المهنة (مثل المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً) والمعايير التي يصدرها المجلس معايير المحاسبة ، وإتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية مثل (هيئة الصكوك والأوراق المالية) وذلك حتى يكون للإفصاح والتقارير المالية مصداقية لدى الجمهور المستخدمين من المتعاملين مع تلك الأسواق. بالإضافة إلى ذلك إن على المراجع الخارجي (مدقق الحسابات) أن ياصدق على عدالة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها ليكتمل تأثير الموثوقية. لقد توسع مضمون الإفصاح تدريجياً حيث أضيفت إلى قائمتي الدخل والمركز المالي قائمتان جديدتان هما: قائمة التدفقات النقدية (للإفصاح عن معلومات محاسبية تساعد في تقييم السيولة) وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

([1]) حلمي عبد الفتاح البشيشي ، المرجع السابق ، ص 58-59

لقد تم انتقاد مبدأ الإفصاح الكامل (سواء أكانت في صورة الإفصاح التقليدي أو الإفصاح التثقيفي) بأنه متحيز لمصلحة فئة معينة من مستخدمي القوائم المالية ألا وهم فئة المستثمرين الحاليين والمرتقبين تخصيصاً أو أسواق رأس المال ورجال الأعمال بصفة عامة.

فالقوائم المالية في صورة هوامش ومذكرات تفسيرية وإيضاحات وملحقات أو القوائم إضافية جميعها تقدم معلومات لخدمةهذا المستثمر وتهدف لتوفير أساس يتخذ على ضوءه مختلف قراراته الإقتصادية.([1])

ويعتمد مبدأ الإفصاح الشامل على أربعة فروض رئيسةإن احتياجات المستخدمين الخارجين للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام وأن هنالك احتياجات مشتركة للأطراف الخارجية يمكن مقابلتها إذا ما اشتملت التقارير المالية ذات الغرض العام على المعلومات الملائمة للاحتياجات الخارجية يتحدد في إعداد وعرض القوائم الأربعة التالية كحد أدنى : قائمة المركز المالي (الميزانية) ، قائمة الدخل (الحسابات الختامية) ، قائمة التغير في حقوق الملكية (قائمة الأرباح المدخلة)، قائمة التدفق النقدي (التدفق المالي).

إن أسلوب القوائم المالية ذات الغرض العام يعتبر الأنسب للإفصاح وذلك من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد بالمقارنة مع أساليب الإفصاح الأخرى. هنالك معايير للإعتراف المحاسبي بالأحداث والظروف والعمليات الإقتصادية ،فالمعلومات التي يمكن إثباتها في صلب القوائم المالية يجب أن تفصح المعايير التالية:

- **التعريف:** أي يخضع البند أو المفردة لأحد التعريفات المحددة لعناصر القوائم المالية.
- **القابلية للقياس:** أي يجب أن يكون البند الذي يثبت تأخر عناصر القوائم المالية قابل للقياس المالي.
- **الملائمة:** أن تكون المعلومات الخاصة بهذا البند الأثر على تصرفات مستخدمي القوائم المالية.
- **الثقة:** وهي إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات من حيث درجة صدق تمثيلها للظاهرة ومن حيث الموضوعية وعدم التحيز. بالإضافة إلى القوائم المالية الأساسية يتسع نطاق التقارير ليشمل معلومات أخرى كمية ووصفية يتم الإفصاح عنه بالأساليب التالية:

([1]) محمد الأمين تاج الأصفياء ، نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية الغربية (السودان : دار الجامعة الجزيرة ، 2011م ، ص ص 165-166.

الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية وتعتبر جزءاً مكملاً للقوائما لمالية وتشمل: الملاحظات الهامشية ، القوائم الإضافية والكشوفات الملحقة.

- **تقرير الإدارة:** ويشمل عادة خطاب الإدارة إلى المساهمين وتحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل.
- **تقرير مراجع الحسابات :** القاعدة العامة هي أن التقارير يجب الإفصاح فيها من كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن. وعلى الرغم من عمومية هذه القاعدة إلا أن تعبر عن الإتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة وهي ما يعرف بالإفصاح الوقائي والذي يهدف أساساً إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة على إستخدام المعلومات المالية وترتيباً على ذلك فإن المعلومات المالية يجب أن تكون على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية حيث لا يساء استخدامها وحتى لو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن التالي: ([1]) التغير في السياسات المحاسبية ، التغير في التطبيقات المحاسبية ، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية والتغير في طبيعة الوحدة المحاسبية والمكاسب والخسائل المحتملة والإرتباطات المالية والأحداث اللاحقة.

يعكس الإتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي إتجاهاً نحو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي. لقد ظهر هذا الإتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية ونتيجة لهذه الملائمة لإتخاذ القرارات ، ومن أمثلة ذلك المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار وإعداد التقارير المرحلية والإفصاح عن التنبؤات المالية الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والتقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج وعلى أساس المناطق الجغرافية والإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والاتفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله وربحية السهم الواحد ومكاسب وخسائر العمليات الإنتاجية والطرق المستخدمة في ترجمة العملات الأجنبية والتطور التاريخي للأمور المالية وخطط الإدارة وأهدافها المستقبلية والسياسات المتبعة لتوزيع الأرباح والهيكل التنظيمي للمكافأة..إلخ([2])

من متطلبات الإفصاح السياسة المالية وبها تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة لأخرى ، فالمبادئ المالية المتعارف عليها تتضمن سياسات محاسبية مختلفة وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية أو المصرية وكذلك الأمريكية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر

([1]) عباس المهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، الكويت: جامعة الكويت ، 1989م) ، ص ص (322-324)

([2]) عباس مهدي الشيرازي ، المرجع السابق ، ص ص (326-330)

استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدى إلي صعوبة تفسير القوائم المالية, وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها. ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التى أدت إليها.

من متطلبات الإفصاح في ظل المعايير الدولية أو المعيار المصري يجب أن تقوم الشركات بالإفصاح عن كل من ربحية السهم الواحد الأساسية وربحية السهم المنخفضة في مقدمة قائمة الدخل ويجب إبراز كل من النسبتين بنفس الدرجة ، ويجب الإفصاح عن المقادير المستخدمة كبسط في حساب أرقام كل من ربحية السهم الواحد المنخفضة جنباً إلى جنب مع التسويات المتعلقة بهذه المقادير بصافي الربح أو الخسارة عن نفس الفترة ، ويجب الإفصاح من المتوسط المرجع لعدد الأسهم العادية المستخدمة كمقام في الحسابات وربحية السهم الواحد الأساسية المنخفضة بالإضافة إلى تسوية تلك المقامات مع بعضها البعض ومع رأس المال الأسهم العادية المصدرة في تاريخ الميزانية ، ولكي تقدم الشركة معلومات خاصة بالمتغيرات المستقبلية المحتملة لربحية السهم الواحد يجب على الشركة أن تفصح عن الظروف المالية الهامة التي ربما تؤثر على قياس كل من ربحية السهم الواحد الأساسية والمنخفضة وذلك عن كل إدارة مالية وأية عقود اخرى قد تولد أسهماً عادية محتملة ويجب تلخيص هذه المعلومات من خلال الإفصاح عن أقصى عدد للأسهم العادية ليتم تداوله في الفترات المستقبلية في حالة تم تنفيذ وتحويل كل الأدوات والحقوق الممكنة والقابلة للتحول إلى أسهم عادية للتوصل إلى كل الأسهم العادية المحتملة الخاضعة المتداولة في تاريخ الميزانية.([1])

هنالك العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المالية وأثر الأحداث الإقتصادية على التقارير المالية ، ويتوقف إتباع وسيلة الإفصاح الملائمة على طبيعة المعلومات ودرجة أهميتها النسبة والقاعدة العامة في ذلك هي أهم المعلومات وأكثرها ملائمة يجب دائماً أن تظهر في صلب واحدة أو أكثر من القوائم المالية وتخضع تلك المعلومات الواردة في القوائم المالية للمعايير الإعتراف بالإضافة إلى خضوعها للمعايير المحاسبية المتعارف علهيا في كيفية

([1]) طارق عبد العال ، المرجع السابق ، 53-54.

إظهار أثرها في القوائم المالية والحد الأدنى من المعلومات الكمية والوصفية التي يجب أن تتضمنها تلك القوائم.

وبعض المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية قد لا تنطبق عليها المعايير الإشراف بآثار الوحدة الإقتصادية في القوائم المالية لذلك يمكن إدراجها في أجزاء أخرى من التقرير المالي من المعلومات التي يفصح عنها في الملاحظات الهامشية وتهدف إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيع بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم ذاتها حتى لا تنتقص من درجة وضوح القوائم المالية.

وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أي معلومات كمية أو وصفية تمثل بعض التفضيلات أوالقيود على المعلومات الواردة في القوائم أوالمعلومات إضافية أقل أهمية وفي جميع الأحوال فإن استخدام التفضيلات الهامشية لا يجب أن يعتبر بديلاً عن الإعتراف بالبنود التي يتعين ظهورها في صلب القوائم المالية ومن أمثلة استخدام الملاحظات الهامشية في الإفصاح الطرائق المحاسبية المستخدمة في قياس الأصول والخصوم وبنود قائمة الربح.([1])

([1]) أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة (القاهرة ، الدار الجامعية ، 2005) ، ص ص 493-494.

المبحث الثاني

الإفصاح في التقارير المالية

أولاً: الإفصاح في التقارير المالية: ([1])

يستخدم لفظ الإفصاح في مجال المحاسبة لكي تصف بصفة تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة الإقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية ،

يستخدم فقط الإفصاح في مجال المحاسبة لكي يصف بصفة عامة تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر علي قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية ، فإن لفظ الإفصاح يشير إلي المعلومات المالية في التقارير المالية بكاملها وليس محددا فقط بالقوائم المالية ، إذ يختص الإفصاح بالمعلومات المقدمة سواء في القوائم المالية ذاتها أوالأساليب المكملة الاخري لتقديم المعلومات المالية مثل الملاحظات الهامشية والمعلومات عن الإحداث الثالثة لتاريخ إعداد القوائم المالية والقوائم الإضافية والكشوف الملحقة وتقرير مراجع الحسابات وتحليلات الإدارة لانشطة المنشاة والتنبؤات المالية.

وهنالك تساؤلات رئيسية تأثر بشأن الإفصاح في التقارير المالية هي:

1- تحديد أهداف الإفصاح وطبيعة مستخدمي المعلومات المحاسبية.

2- ما هو القدر من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

3- كيف يمكن الإفصاح عن المعلومات المالية.

ويمكن القول بأن النظرة التقليدية للإفصاح هي تلك التي تركز على حماي المستمثر الذي له دراية محدودة بإستخدام المعلومات المالية. وهو ما يمكن أن يطلق عليه الإفصاح الوقائي وتهدف المعلومات المقدمة في ظل هذا المفهوم إلى محاولة القضاء على أية أضرار قد تضر المستثمر عن تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

وتعكس النظرة المعاصرة للإفصاح عن المعلومات المالية اتجاهاً نحو ما يمكن تسميته بالإفصاح النقيض الذي يهدف إلى تقديم معلومات تفيد أغراض إتخاذ القرارات الإستثمارية.

([1]) د. سامي محمد الوقاد ، نظرية المحاسبة (عمان: دار المسيرة ، 2011م) ، ص19

ثانياً:

أساليب الإفصاح عن المعلومات المالية:

هنالك العديد من الوسائل التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المالية وأثر الأحداث الإقتصادية في التقارير المالية ويتوقف إتباع وسيلة الإفصاح الملائمة عموماً على طبيعة المعلومات ودرجة اهميتها النسبية ، والقاعدة العامة في ذلك هي أهم المعلومات وأكثرها ملائمة يجب دائماً أن تظهر في صلب واحد أو أكثر من القوائم المالية وتخضع تلك المعلومات الواردة في القوائم الالية لمعايير الإعتراف بالإضافة إلى خضوعها إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في كيفية إظهار أثرها في القوائم المالية والحد الأدنى من المعلومات التي تتطلب الإفصاح في التقارير المالية قد لا تنطبق عليها معايير الإعتارف بآثار الوحدات الإقتصادية في القوائم المالية لذلك يمكن إدراجها في أجزاء أخرى للتقدير المالي بوحدة أو أكثر من الأساليب التالية:

1/ المعلومات التي يفصح عنها في الملاحظات الهامشية:

وتهدف إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم ذاتها حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية ، وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أية معلومات كمية أو وصفية تمثل بعض التوصيلات أوالقيود على المعلومات الواردة في القوائم المالية أو معلومات إضافية أقل أهمية في جميع الأحوال فإن استخدام الملاحظات الهامشية لا يجب أن يعتبر بدلاً عن الإعتراف بالبنود التي يتعين خطورها في صلب القوائم المالية ومن أمثلة استخدام الملاحظات الهامشية في الإفصاح هو بإستخدام الطرق المحاسبية المستخدمة في قياس الأصول والخصوم وبنود فاتحة للربح.([1])

ويجب أن تهدف الملاحظات الهامشية في القوائم إلى عرض المعلومات التي لا يمكن عرضها بصورة كافية في صلب القائمة دون الإنتقاص من وضوح القائمة ويجب أن لاتستخدم الملاحظات الهامشية كبديل للتبويب الصحيح أو التصميم أو الوصف في القوائم المالية كما لا يجب أن تتعارض أو تكرر معلومات القوائم.

وتشمل المزايا الرئيسية التي يحققها استخدام ملاحظات الهامشية ما يلي:

أ. عرض معلومات غير كمية كجانب مكمل للتقارير المالية.

ب. الإفصاح عن مخططات وقيود على عناصر القائمة.

ت. الإفصاح عن مقدار أكيد من التفاصيل بأكثر مما يعرض في القوائم.

([1]) المرجع السابق ، ص 194

ث. عرض مادة إعلامية كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.

أما العيوب الرئيسية للملاحظات الهامشية فتتضمن ما يلي:

أ. تميل إلى صعوبة قراتها وفهمها دون دراسة معقولة مما يؤدي إلى احتمال التغاضي عنها.

ب. تعتبر الأوصاف النصية (الحرفية) أكثر صعوبة في إتخاذ القرارات عند مقارنتها بصعوبة ملخصات البيانات الكمية في القوائم المالية.

ونظراً للتعقيدات المتزايدة لمنشآت الأعمال تزيد خطورة الاستخدام الزائد للملاحظات الهامشية كما لو تم التصوير الصحيح للمبادئ التي تستوعب العلاقات والأحداث الجديدة في القوائم ذاتها.

ويمكن أن تبوب أكثر أنواع الملاحظات الهامشية شيوعاً على النحو التالي:

1- شرح الأساليب أو التغيرات في الطرق المحاسبية.

2- شرح حقوق الدائنين على أصول معينة أو أولوية الحقوق.

3- الإفصاح عن الأصول والإلتزامات المحتملة.

4- الإفصاح عن القيود على سداد الإلتزامات.

5- وصف العمليات التي تؤثر على رأسمال الأسهم والحقوق الأخرى .

6- وصف العقود التنفيذية.

2/ القوائم الإضافية والكشوف الملحقة:

يحتاج الأمر أحياناً إلى إعطاء تفصيلات (كمي عادة) عن بعض البنود التي ورد وصفها بإيجاز في القوائم المالية.

ويمكن استخدام الملاحظات الهامشية كذلك إذا كان حجم تلك المعلومات الإضافية محدوداً.

أما القوائم الإضافية التي قد يفصح عنها في التقارير المالية فعادة ما تبرز معلومات إضافية أو معلومات مرئية طبقاً لأسس أخرى. ومن أمثلتها القوائم الإضافية للإفصاح عن أثر تغيرات مستويات الأسعار أو التغيرات في الأساليب الخاصة على المركز المالي والعمليات المالية للمنشأة.

3/ تقرير مدقق حسابات Auditors Reports

يعد تقرير المدقق من مصادر المعلوات المهمة الأخرى التي غالباً ما يغض المستخدم الطرف عنها ، والمراجع هو شخص مهني يقوم بفحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المنشأة ، فإذا وصل مدقق الحسابات القانوني لقناعة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال

والتدفقات النقدية للمنشأة بصورة عادلة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه يبدئ رأياً متحفظ.

أن تقرير مدقق الحسابات القانوني الخارجي ليس مكاناً للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمنشأة ، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح عن الأنواع التالية للمعلومات.

أ. الأثر المهم نسبياً نتيجة استخدم طرق محاسبية مختلفة عن تلك الطرق المقبولة عموماً.

ب. الأمر المهم نسبياً نتيجة التحول من استخدام طريقة محاسبية مقبولة عموماً إلى طريقة أخرى غيرها.

ت. اختلاف الرأي بين المدقق والعميل بالنسبة لقبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية في التقارير ، يجب أن يفصح عن النوعين (أ) و(ب) من المعلومات في التقارير ذاتها.([1])

4/ طبيعة وأهمية الشفافية والإفصاح في التقارير المالية:

إن متطلب توفير معلومات تتسم بالشفافية والنفعية ترتبط بالمشتركين بالسوق وصفاتهم يعتبر جوهرياً من أجل سوق منظم وكفء ، كما أنه يمثل أحد أكثر الشروط المسبقة المهمة لغرض تفعيل كفاءة سوق رأس المال وإن الأسواق في حد ذاتها قد لا تولد مستويات كافية من الإفصاح ، حيث أن قوى السوق سوف توازن بين العوائد والتكاليف الحرية للإفصاح عن المعلومات الإضافية وقد لا تكون النتيجة النهائية هي ما يحتاج المشاركون بالسوق بالفعل.

إن إتجاهات تحرير سوق رأس المال التي أدت إلى إنتهاك متزايد للأسواق المالية قد عظمت الحاجة إلى المعلومات كوسيلة لضمان الاستقرار المالي وبينما تزايدت درجات تحرير السوق المالي وسوق رأس المال في التسعينات ، كانت هناك ضغوط هائلة لمتطلب المعلومات المفيدة في كل من القطاعات المالية والخاصة ، كما أن متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح أصبحت تملئ الآن وجود نوعية ومقداراً معين من المعلومات يتوجب توفيره للمشاركين بالسوق بالإضافة للجمهور العام وبإعتبار أن ذلك المتطلب ضروريا لتعزيز استقرار السوق فإن السلطات المختصة أيضاً ترى إن جودة المعلومات لها الأولوية العليا ، وحى يتم تحسين صورة المعلومات فإن منشآت الأعمال سوف تبذل جهدها نحو تحسين المعلومات من أجل تطوير سعمة طيبة من خلال توفير معلومات ذات صورة جيدة.

إن الإفصاح العام عن المعلومات يتم التنبؤ به بشكل أفضل في ظل وجود معايير محاسبية جيدة ومنهجية كافية للإفصاح ويتضمن ذلك الإفصاح عادة نشر معلومات كمية ونوعية ملائمة في

([1]) المرجع السابق ، ص 196.

التقارير المالية السنية ، والتي غالباً ما يتم إستكمالها بقوائم مالية دورية . بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الملائمة ويتضمن متطلب المعلومات هذه التكاليف ذات الصلة ، وللك فعند تحديد متطلبات الإفصاح يتعين أن يتم تقييم مدى فعاليته في ضوء التكلفة التي ستتحملها المنشأة عند ذلك المستوى من الإفصاح.

وبجانب ذلك يعتبر موضوع توقيت الإفصاح أمراً مهماً أيضاً ، هذا ويشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات (عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة) قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق ، أما الإفصاح فهو يشير إلى العملية أو المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات وجعل قرارات السياسة معروفة من خلالها نشرها في التوقيت المناسب وجعلها ظاهرة وواضحة.([1])

ممارسات تقرير الإفصاح في الدول النامية:

ماذا تفصح الشركات حول العالم في قوائمها المالية؟ تعكس ممارسات تقرير الإفصاح مدى تجاوب المديرين مع حوافز إعطاء المعلومات لمستخدمي القوائم المالية ومع متطلبات تعليمات الإفصاح وتعني قواعد الإصاح في العديد من أجزاء العالم القليل وتنفيذ نشرها غائبة بشكل كبير.

فإذا لم تنفذ قواعد الإفصاح فإن الإفصاح المطلوب (من الناحية العلمية) يصبح اختيارياً طالما ان مديري الشركات إذا طبقوا قواعد الإفصاح فستكون مكلفة أكثر من عدم تطبيقها ، لذلك فإن التركيز على الإفصاح " اللازم" دون النظر إلى أشكال الإفصاح الموود فعلاً يعتبر مضللاً.

وبالنسبة لبعض أنواع الإفصاح (مثل الإفصاح عن التطويرات الهامة) يعلب تحيز الإدارة دوراً ملموساً بحيث يصبح الإعلان(وبالتالي التطبيق) مستحيلاً ، وفي مثل هذه الحالات يكون الإفصاح اختيارياً ، وأخيراً تختلف قواعد الإفصاح حول العالم بدرجة كبيرة ، وعلى سبيل المثال يتطلب الإفصاح عن أرباح القطاعات الصناعية أو الجغرافية ، في التقارير السنوية والتي تقدم مع الأوراق المالية وفقاً للتنظيمات في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة ، في حين لا تكون مطلوبة في فرنسا أو ألمانيا.

قد أوصت اللجنة الخاصة للتقرير المالي (التابعة لمعهد المحاسبين العمومين المعتمدين الأمريكي (AAICPA)) بأن تعد تقارير الإحصاءات التدفقات النقدية لكل قطاعات المنشأة لذل تتطلب المملكة المتحدة والولايات المتحدة ولجنة معايير المحاسبية الدولية عرض وتقديم قائمة التدفقات النقدية ، وعلى الرغم من أن قائمة التدفقات النقدية غير مطلوبة حالياً فيألمانيا إلا أنه في عام

([1]) سامي محمد الوقاد ، مرجع سابق ، ص 201.

1995م أوصت هيئة إعداد معايير المحاسبة الألمانية إعداد وتقديم قائمة التدفقات النقدية ، ومن المطلوب الإفصاح عن السياسات المالية ، ويفيد هذا الإفصاح مستخدمي الأوراق المالية غير المحللين وغير المعتادين على كل معايير المحاسبة في دولة ما حتى ولو كانت معايير المحاسبة الوطنية تنص على تطبيق سياسات محاسبية معينة (مثل ربحية السهم في الولايات المتحدة) لذلك تؤخذ في الإعتبار إيجاد إفصاح خاص يتكيف مع متطلبات مستخدمي القوائم المالية غير المحللين مثل إعادة حساب محدودة للنتائج المالية والمركز المالي وفقاً لمجموعة أخرى من معايير المحاسبة ، وذلك حتى يمكن إيجاد معلومات مناسبة.

الإفصاح عن المعلومات المستقبلية:

إن الإفصاح عن المعلومات التي تعطي نظرة مستقبلية يعتبر هام بالنسبة لأسواق رأس المال بدرجة عالية في كل العالم ، وعلى سبيل المثال ذكر التوجيه الرابع الأوروبي (EU) ؛ أنه يجب أن يعطي التقرير السنوي مؤشراً على تطور المنشأة في المستقبل.

وكمثال آخر تطلب بورصة طوكيو من إدارة الشركات المسجلة أن تعطي تنبؤات المبيعات الأرباح والتوزيعات في التقرير السنوي ونصف السنوي الذي ينشر في الصحف.

ومصطلح المعلومات المستقبلية يعني:

1- التنبؤ بالدخل والربح أو (الخسارة) وربحية أو خسارة السهم ، والإنفاق الرأسمالي وغيرها من البنود المالية.

2- معلومات مستقبلية عن الأداء الإقتصادي المتوقع أو أسباب الإنخفاض عن التنبؤات في شكل بنود متوقعة ، مثل (السنة المالية والمبالغ المتوقعة).

3- قائمة خطط الإدارة للعمليات المستقبلية.

الإفصاح القطاعي:

تتزايد حاجة الستثمرين والمحللين إلى بيانات عن العمليات والنتائج المالية لقطاعات الشركة الصناعية والجغرافية ، وعلى سبيل المثال ، يطالب الماليون بإستمرار عرض بيانات قوائم مالية غير مجموعة وبشكل أكثر تفصيلاً عما هي عليه الآن ، وقد وضعت لجنة معايير المحاسبة الدولية مؤخراً معياراً جديداً بعد المراجعة عن التقرير القطاعي بشكل يعطي إفصاحاً أكثر تفصيلاً وقد أشار أيضاً إلى أن الإفصاح وفقاً للتوزيع الجغرافي وبحسب نوع المنتج، كما أصدر معهد المحاسبين المعتمدين الياباني إرشادات عن التقرير عن المعلومات القطاعية ، ويعمل أيضاً العديد من واضعي معايير المحاسبة في الدول الأخرى على توسيع متطلبات الإفصاح القطاعي.([1])

([1]) فردريك تشوي ، كارول آن فروش ، جاري ميك ، المحاسبة الدولية ، التقرير والإفصاح ، ص197

الفصل الثاني

قرارات الإستثمار

المبحث الأول: مفهوم وأهداف الإستثمار.

المبحث الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات الاستثمار

المبحث الأول

مفهوم وأهداف الاستثمار

مفهوم الاستثمار:

يستمد أصول الاستثمار من علم الإقتصاد ولكن يختلف مفهومه في كل من الدراسات الإقتصادية والدراسات المحاسبية وتختلف أيضاً نظرة الاستثمار من المستوى القومي إلى المستوى الفردي ، ولكنها تنصب نحو مفهوم عام وتحقيق منافع مستقبلية خلال فترات زمنية معينة.([1])

أولاً: المفهوم الإقتصادي للإستثمار:

يرتبط الإستثمار في علم الإقتصاد بمجموعة من المفاهيم كالدخل والاستهلاك والإدخار فتغير فوائض الدخول النقدية لدى الأفرد أو المؤسسات أو الحكومة بمثابة مصدر أساسي للإستثمار ولذلك لك من يدخر مالاً يزيد عن حاجاته الإستهلاكية يعتبر مستثمراً ([2]).

فرق بعض الإقتصاديين بين ثلاثة مفاهيم للاستثمار وهي:

1/ الاستثمار الكلي أو الإجمالي:

وهو عبارة عن كل ما ينفق في زيادة الأصول التي تستخدم في عمليات الإنتاج في المصنع والتي تساعد على زيادة إجمالي الناتج القومي فهو إذن " التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات أو إشباع الحاجات الإقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم".([3])

هذا يعني أن الاستثمار جزء منالدخل لايستهلك بل يدخر ليعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بحيث يمثل إضافة إلى رأس المال الحقيقي للمجتمع ، كما أن الزيادة معدلات المستثمر تؤدي إلى زيادة قدرة البلد على إنتاج مزيد من السلع والخدمات مما يترتب عليه زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع.

2/ الاستثمار الصافي:

هو عبارة عن جهود لزيادة حجم الأصول الإنتاجية المتوفرة في الإقتصاد القومي باستخدام أصوال جديدة لم تكن متوفرة من قبل وهذه الأصول الجديدة هي إضافات حقيقية لوسائل الإنتاج والأنشطة الإجتماعية الأخرى إذن فالإستثمار الصافي يمثل " ذلك الجزء المستقطع من الدخل

([1]) محمد مطر ، إدارة الإستثمارات ، (عمان ، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع ، 1999م) ، ص7.

([2]) المرجع السابق ، ص 7.

([3]) عثمان إبراهيم السيد ، تقويم المشروعات ، (الخرطوم:د.ت) ، ص 78.

القومي الذي خصص لتنمية القدرات الإنتاجية للمجتمع سواء تم ذلك عن طريق الإضافة الكمية لوسائل الإنتاج أو الإضافة الكمية أو النوعية للهياكل والبنى الإرتكازية والنشاطات الخدمية الممكنة.

أي أن هذا المفهوم يشير إلى الزيادة الصافية للأصول الحقيقية التي يمتلكها وذلك عن طريق الإضافة الكمية لوسائل الإنتاج أو الكميةا لنوعية للنشاطات الخدمية الممكنة.

3/ الاستثمار الإحلالي:

عبارة عن الإتفاق للحصول على أصول يعتبر إستبدالها أمراً ضرورياً حتى تستمر في إنتاجها. يعتبر الإستثمار الإحلالي عام مهم في زيادة أصول الناتج القومي والتنمية الإقتصادية فكلما زاد الاستثمار الصافي في المجتمع كلما أصبح دور الاستثمار الإحلالي المستقبلي كبيراً " لأن للأصول الثابة آجالاً ينبغي استبدالها عند إنقضاء أجلها.

تعددت مفاهيم الإستثمار فمنهم من يرى أنه " توجيه قدر معين من الموارد الطبيعية والبشرية بغرض تكوين رأس المال بأشكال مختلفة([1]).

يلاحظ الباحث أن المفهوم الإقتصادي ينظر للاستثمار نظرة قومية تركز على توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات أو إشباع الحاجات الإقتصادية للمجتمع مما يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل القموي وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

المفهوم المحاسبي:

ينظر المحاسبون للإستثمار في إطار المشروعات الفردية وعلى ضوء ذلك عرف الإستثمار بأنه : استخدام الأصول في إقامة مشروعات جديدة أو منشآت قائمة بالفعل مما يدر عائداً أو فائدة إضافية لها أو يزيد من قدرتها على استمرار في الإنتاج ومن ثم تحقيق معدل العائد المطلوب على الأموال المستثمرة.([2])

ويلاحظز الباحث أن هذا التعريف ينظر للاستثمار على أساس إقامة مشروعات جديدة أو توسيع منشآت قائمة بالفعل أو إجراء بعض التحسينات عليها وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من المنافع والعوائد.

كما عرف الاستثمار بأنه " تأصيل العوائد والمنافع فورية لكي تحقق في المستقبل بصورة مرضية تتسم بالتنظيم وتعظيم الفائدة ولكي تأتي تلك الفائدة يتطلب الامر تخصيص جانب من الموارد

([1]) ناظم محمد نوري وآخرون ، أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، (عمان : دار وائل للنشر، 1999م) ، ص 60.

([2]) عبد المنعم عوض الله ، مقدمة في دراسات الجدوى ، المشروعات الإستثمارية ، (القاهرة : دار الفكر العربي للنشر ،،1983م) ، ص9.

وإغراقها في إستخدام أو استخدامات معينة ومن ثم إغراق تلك الموارد أصبح من الصعب نسبيً تحويلها إلى استخدام بديلة دون أن يصاحب عملية التحويل فاقد أو خسارة.([1])

ويلاحظ الباحث أن هذا التعريف ينظر للاستثمار على أنه تأصيل العوائد أو منافع فورية تتحقق في المستقبل ومن ثم اتسخدام تلك العوائد في استخدامات معينة لتعظيم الفائدة مع مراعاة حدوث خسارة أو فاقد وهذه النظرة مستندة على نظرية المخاطرة وعدم التأكد من العوائد المتوقعة في صور تدفقات نقدية وذلك لطول الفترة الزمنية بين إتفاق الأحوال ووصول تلك التدفقات.

أيضاً عرف أحد الكتاب الإستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:([2])

1- القيمة المالية لتلك الأصول التي تخلى عنها في تأصيل الحصول على تلك الأصول.

2- التعليم المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائرة بفضل التضخم.

3- المخاطرة الإئتمانية عن احتمال عدم الحصول على التدفقات المرغوب فيها كما هو متوقع لها.

مما تقدم يخلص الباحث إلى تعريف الإستثمار بأنه توجيه المدخرات إلى إقامة مشروعات تمثل إضافة أصول إنتاجية جديدة سواء على المستوى الفردي أو المستوى القومي مقابل الحصول على تدفقات نقدية في الأجل الطويل مع تحمل بعض المخاطر بسبب ظروف عدم التأكد الناتجة من الظروف الإقتصادية والإجتماعية المتغير".

أهداف الإستثمار:

يهدف المستثمر من استثمار أمواله إلى تحقيق الآتي: ([3])

1/ تحقيق العائد الملائم:

يهدف المستثمر من توظيف أمواله لتحقيق عائد ملائم وربحاً مناسباً يعملان على استمرار المشروع ، لأن تعثر الإستثمار مالياً سيدفع الشخص إلى التوقف على التمويل وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة حيث أن الهدف من توظيف الأموال العامة هو تحقيق الأرباح.

([1])أيمن عبد اللطيف ، دراسات إدارية في إقتصاديات المشروع ، جامعة االقاهرة ، كلية التجارة ، 1993م ، ص 3.

([2]) زياد رمضان ، الإستثمار المالي والحقيقي ، (عمان: دار وائل للنشر ، 1998م) ، ص20.

([3]) أحمد زكريا صيام : مبادئ الإستثمار (عمان: دار المناهل للنشر والتوزيع ، 1997م) ، ص 20

2/ المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع:

للمحافظة على رأس المال الأصلي لابد من المفاضلة بين المشاريع الإستثمارية المقترحة لاختيار الاستثمار الأمثل.

3/ استمرارية الدخل أو الزيادة:

يسعى المستثمر من الاستثمار إلى تحقيق الدخل المستثمر لأن استمرارية الدخل تعين استمرارية المنشأة .

4/ ضمان السيولة اللازمة:

توفر السيولة اللازمة للمستثمر بحيث يضمن الربح المالي الذي يعود له من المشروع.

العوامل المؤثرة على الاستثمار:

يعتمد الاستثمار على أكثر من المتسغيرات في الإقتصاد صعوبة في التحليل والتنبؤ به وذلك بسبب العوامل المؤثرة عليه وطبيعتها وهذه العوامل تلعب دوراً بارزاً في تأثير على فاعلية الاستمرار ويمكن تقسيمها إلى نوعين : مباشر وغير مباشر.([1])

أولاً: العوامل المباشرة:

تسعى العوامل المباشرة لإرتباطها بفاعلية الاستثمار حيث يؤثر على الطاقة الإنتاجية للإقتصاد بشكل مباشر وأهم هذه العوامل هي:

1- **الفائض الإقتصادي:** يعتمد الاستثمار في أي بلد بالدرجة الأولى على الفائض الإقتصادي والمتمثل في الناتج القومي المتحقق داخل الإقتصاد مطروحاً من الاستهلاك المنتجين وعوائدهم إضافة إلى مصاريف المجتمع العمومية وثقافته الضرورية لاستمرار العيش. أي أن تحديد المعدل الأمثل للاستثمار يعتمد على معدل تكوين الفائض الإقتصادي.

2- **العمل:** هنالك ترابطاً وثيقاً بين الإستثمار والعمل.

3- **حجم السكان:** يعتبر كبر حجم السكان ذو تأثير سلبي على النمو الإقتصادي وذلك بتأثيره على حجم المدخرات ، ومن ثم على حجم الاستثمارات أي أن زيادة معدلات السكان تؤثر سلباً على الاستثمار.

4- **الدخل القومي:** يرتبط الإستثمار مع الدخل بعلاقة طردية حيث أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل وينخفض بإنخفاضه.

([1]) ناظم محمود نوري ، مرجع سابق ، ص ص 52-53.

5- يعتبر الإستهلاك بمعدلات تفوق ما دقر لها في القضية الإقتصادية تؤثر على حجم المدخرات وبالتالي تحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة.

6- **الإضطرابات:** يفرز التقدم التكنولوجي طرق وأساليب إنتاجية جديدة مما يعني إنتاج سلع ومنتجات جديدة وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات.

7- **الإتجاه العام للأسعار:** تعتبر ظاهرة ارتفاع الأسعار من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي وذلك لأن انخفاض القوى الشرائية للنقود يؤدي إلى إنخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة فينخفض بذلك الإدخار ومن ثم الإستثمار.

ثانياً: العوامل غير المباشرة:

أهم العوامل غير المباشرة التي تؤثر إلى الاستثمار هي:

1- **عوامل ذاتية:** عوامل ذاتية : تشمل العوائد الذاتية ,العوامل الاجتماعية، أو ما يطلق عليها بالعادات والتقاليد إضافة الى النظرة المستقبلية للدخل أما العوامل الاجتماعية فيقصد بها العادات والتقاليد وحب المحاكاة وهذه العوامل تؤثر على سلوك الفرد في توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار، أما النضرة المستقبلية للدخول المتوقعة فتعتبر من العوامل المؤثرة على الاستثمار فتوقع الأفراد أن حالة الرخاء ستعم مستقبلا وبالتالي يرقع من دخولهم فان ذلك سيؤدي الى شعورهم بالاطمئنان على المستقبل مما ينجم عن ذلك زيادة في استهلاكهم الحالي ونقصان الادخار والاستثمار.

2- **سعر الفائدة:** يلعب سعر الفائدة دورا مهما في عملية الإنتاج وذلك من خلال تأثيره على قرارات الاستثمار وخاصة في الدول المتقدمة حيث تؤثر على الرغبة الادخارية لأفراد المجتمع ارتفاع أسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي سيؤدي إلى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخول لغرض توظيفها في المجالات الاستثمارية.

يلاحظ الباحث أن العوامل المباشرة وغير المباشرة تلعب دوراً بارزاً في تحديد الإستثمار وتعتبر من أهم المتغيرات التي تحدد الاستثمار الصافي (الكلي) في الدخل والاستثمار والإدخار.

أنواع وأشكال الاستثمار:

تحدد أشكال الاستثمار تبعاً لظروف ومتطلبات المشروع وتوجد عدة أشكال من الاستثمارات وهي: ([1])

([1]) مازن طلاب عبيدات ، القرارات المتعلقة بالاستثمار ،(د. م : شركة المطبعة الإقتصادية ، 1985م) ص 62.

1- **الاستثمار المادي:** وهو الشكل التقليدي لعملية الاستثمار في آلات البناء والعقار.

2- **الاستثمار البشري:** يعتبر توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مشروع معين نوعا من الاستثمار باعتبار أن ما يقدمه من خدمات لمصلحة منشأته يؤدي إلى زيادة أرباحها وإنتاجيتها ويعتبر ذلك أكبر بكثير من كلفته على المنشأة ونفقات تدريب العاملين وتأهيلهم تعتبر نوعا من الاستثمار.

3- **الاستثمار المالي:** يتمثل هذا لانوع من الاستثمار في استخدام الفائض من أرباح المنشأة في شراء أسهم وسندات مما يؤدي لرفع مركزها وتحسين إنتاجها.

4- **الاستثمار التجاري أو الدعائي:** تعتبر حملات الدعاية و الإعلان لأهداف تجارية،إستثمارات قائمة بذاتها و غالبا ما تكون غير مادية، فالمردود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية و الإعلان يختلف عن المردود المتوقع من الإستثمارات الأخرى، فهذا المردود قد يكون آنيا و قد يكون آجلا، ومن هنا تأتي الصعوبة في تحديد مدى تأثيره الفعليعلى المننشأة.

5- **الإستثمار الإستراتيجي الإجتماعي:** يصعب في هذا الشكل تحديد المردودية المادية لهذا النوع من الإستثمار،سواء على المدى القصير أو البعيد،إذ يغلب الطابع النوعي و الكيفي فيه على الطابع الكمي، ومثال على هذا النوع من الإستثمارات إنشاء الملاعب و النوادي الرياضية أو نوادي الترقية الإجتماعية وأيضاً المشاريع الحكومية المتعلقة بالأمن والصحة العامة.

6- **الإستثمار في مجال البحث العلمي والتطوير:** هذا النوع من الإستثمار له أهمية خاصة بالنسبة للمنشأة و المشاريع الكبرى،الصناعية منها بشكل خاص، وذلك لوجود عامل المنافسة بين تلك المنشآت لذلك تسعى دائماً لتطوير وتحسين منتجاتها حتى تضمن السيطرة على السوق.

مجالات الاستثمار:

يقصد بمجال " نوع أو طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على العائد ([1]) ، كمجال الصناعة أو مجال الزراعة وغيرها من المجالات.

وتنقسم مجالات الاستثمار لمعيارين هما: ([2])

([1]) زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص 35

([2]) حسن على وآخرون ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ،(عمان :دار وهران للنشر ، 1999م) ، ص ص 31-32.

1/ المعيار الجغرافي:

تنقسم الاستثمارات وفقاً لهذا المعيار إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية.

أ/ الاستثمارات المحلية:

هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة ، ومن مزايا هذا المجال من الاستثمار أنه يوفر مرونة أكبر للمستثمر في اخيار أدوات الاستثمار وكذلك تهيئ له فرصة لتوزيع المخاطرة بشكل أفضل وأيضاً يوفر الخبرات المتخصصة من المحليين والوسطاء الماليين ، أما عيوبها فتتمثل في ارتفاع درجة المخاطرة المتعلقة بتغير الظروف السياسية والإقتصادية.

2/ المعيار النوعي:

وتنقسم الاستثمارت وفقاً لهذا المعيار إلى استثمارات حقيقية أو اقتصادية واستثمارات مالية.

أ/ الاستثمار الحقيقي أو الإقتصادي:

يظهر بالأصل الحقيقي " كل أصل له قيمة إقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة إقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة فالعاقر أصل حقيقي".([1])

ومن أمثلة الأصول الحقيقية أيضاً الأصول المعنوية كحق الاختراع وشهرة المحل من أهم خصائص هذا النوع من الأصول أن لها قيمة ثابتة وتنتج بدرجة عالية من الأمان ، كما أن الاستثمار بها يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويسهم في تكوين رأس المال الوطني. ومن أهم عيوبه عدم التجانس وزيادة درجة المخاطرة.

أدوات الإستثمار:

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي آو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره, و يطلق البعض على أدوات الاستثمار مصطلح وسائط الاستثمار، ويمكن أن يكون في مجال الاستثمار الواحد اكثر من أداة للاستثمار فإذا قلنا مثلاً أن مستثمراً ما يوظف أمواله في الأسهم والسندات ، فإننا في هذه الحالة نتحدث عن أدوات الاستثمار في مجالات الأدوات المالية.([2])

([1]) زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص 38.

([2]) المرجع السابق ، ص 42.

أدوات الاستثمار الحقيقي والمالي كثيرة وأكثرها شيوعاً ما يلي:

أولاً: أدوات الاستثمار الحقيقي:

أهم أدوات الاستثمار الحقيق هي:

1/**العقار** :

يتم الاستثمار في العقار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالطريقة المباشرة تكون عند قيام المستثمر بشراء عقار حقيقي (أراضي ، مباني) أما الطريقة غير المباشرة فتكون عندما يقوم مستثمر بشراء سندعقاري صادر من بنك عقاري أو المشاركةفي محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات. ([1])

2/ السلع:

تتسم بعض السلع بمزايا خاصة, تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة, على غرار بورصات الأوراق المالية, و لذا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة القطن في نيويورك, و أخرى للذهب في لندن, وثالثة للبن في البرازيل, ورابعة للشاي في سيريلانكا وغيرها.

يتم التعامل في أسواق السلع عن طريق قيود خاصة تسمى "التعهدات المستقبلية", وهي عقد بين طرفين هما منتج السلعة و وكيل أو سمسار, وغالباً ما يكون مكتب مصغر يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليم مية معينة, و بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.([2])

3/ المشروعات الإقتصادية:

عتبر المشروعات الإقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا, و تتنوع أنشطتها ما بين تجاري, و صناعي و زراعي, كما أن منها من يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات.

أهم ما يميز المشروعات الاستثمارية أن المستثمر فيها يحقق عائداً مقبولاً ومستمر وبذلك يؤدي الاستثمار في المشروعات الإقتصادية دوراً اجتماعياً هاماً يتمثل في إنتاجالسلع وتقديم الخدماتا لتي تحقق إشباعاً حقيقياً لأفراد المجتمع وتعمل أيضاً على توظيف العمالة الوطنية وبالتالي تعتبر مصدراً لدخولهم.

([1]) المرجع السباق ،ص 42.

([2]) المرجع السابق ، ص 44

ثانياً: أدوات الاستثمار المالي:

تنقسم أدوات الاستثمار المالي إلى الآتي: ([1])

1- **أدوات الدين :** كأذونات الخزينة وشهادت الإيداع والسندات.

2- **أدوات ملكية :** مثل الأسهم الممتازة والأسهم العادية ومن حيث المجال تنقسم إلى :

- **أدوات قصيرة الأجل:** تتحقق خلال سنة كشهادات الإيداع.
- **أدوات طويل الأجل :** وتتحقق خلال فترة أطول من سنة كالأسهم والسندات.

مما تقدم يلاحظ الباحث تعدد مفاهيم ومجالات وأنواع الاستثمار وكذلك العوامل التي تؤثر عليه وتمثل بعض مجالات الاستثمار فيها مضمون والبعض الآخر تطيله المخاطرة وعدم التأكد للظروف الإقتصادية والسياسية لذلك لابد من توظيف الأموال والاستثمار في استثمارها معينة تحقق أعلى عائد بأقل تكلفة وأقل مخاطرة ولا تتم عملية الاختيار هذه إلا باتخاذ قرار استثماري مناسب يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وذلك لتعدد البدائل الاستثمارية المتاحة.

([1]) المرجع السابق ، ص 45.

المبحث الثاني

أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات الاستثمار

قرارات الاستثمار:

لا يختلف القرار الاستثماري في طبيعته عن أي قرار من حيث الاختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة.

تعتبر قرارات الاستثمار من أهم وأصعب القرارات التي تواجه إدارة المنشأة وذلك لأنها تتعلق بالمستقبل أي استثمار أموال لا يتوقع أي عائد منها قبل سنة عمل على الأقل.([1])

لإتخاذ أي قرار استثماري هنالك بعض صعوبات قد تواجهه منها:([2])

أ/ أنه يعتمد كلياً على التنبؤات.

ب/ مراعاة أن يكون الاستثمار الجديد متمشياً مع أنشطة الشركة وأهدافها وسياساتها.

يعتبر توفر المعلومات الجيدة والمناخ الجيد والتطبيق الفعال من أهم الأسس لإتخاذ القرار الاستثماري السليم ، فالمعلومات الجيدة تأتي لبيانات معدة وفقاً لأسس سليمة ونظم دقيقة.

إن إتخاذ القرار الاستثمار في مجال معين دون المجالات الأخرى من أكثر القرارات تأثيراً بالمستقبل لأن إتخاذ القرارا في هذا الشأن يعني التخلي عن فرصة بديلة لاستثمار رأس المال على سبيل المثال تفضيل مشرع معين ([3]).

كذلك لابد من دراسة بدائل الاستثمار بصورة جيدة لإتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

لكي يتوصل المستثمر إلى البديل السليم فإن عليه أن : ([4])

أ/ يحصر البدائل المتاحة ويحددها.

ب/ تحليل البدائل المتاحة أي أن يقوم بالتحليل الاستثمار.

ج/ يوازن بين البدائل على ضوء نتائج التحليل.

د/ يختار البديل الملائم حسب العوامل الداخلية التي تعبر عن رغباته.

المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند إتخاذ القرار الاستثماري:([5])

([1]) منى عبد الرحمن يعقوب ،مرجع سابق ، ص71.

([2]) عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل الإدارية المالية ، (الإسكندرية ، دار الجامعة الجديد للنشر ، 2006م ، ص 253.

([3]) عثمان إبراهيم السيد ، مرجع سابق ، ص46.

([4]) زياد رمضان ، مرجع سابق ،ص 64.

([5]) منى عبد الرحمن يعقوب ، مرجع سابق ، ص 71.

1/ مبدأ الاختيار:

إن المستثمر يبحث دائماً عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار مناسب منها بدلاً من توظيفها أو فرص استثمارية متاحلةله ، ويفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس لديه خبرة في الاستثمار أن يستعين بالوسطاء الماليين ذوي الخبرة.

2/مبدأ المقارنة:

يعني هذا المبدأ المفاضلة بينالبدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها.

3/ مبدأ الملائمة:

يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلائم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمره وعمله وآذلك حالته الاجتماعية ، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستمثر نمط تفصيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار والتي يكشفها التحليل الجوهري أو الأساسي منها وهي:

أ- معدل العائد على الاستثمار.

ب- درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار.

ج- مستوى السيولة التي يتمتع بها ذلك الاستثمار.

4/ مبدأ التنويع:

يلجأ المستثمرين إلى تنويع استثماراتهم للحد من مخاطر الاستثمار وأهمها مخاطر السوق ومخاطر عدم التأكد أو عدم ثبات العوائد.

يلاحظ الباحث أن هذه المبادئ تعتبر ركزية أساسية للمستثمر وبالتالي تساعده في عملية إتخاذ قراره الإستثماري الرشيد.

الاعتبارات الأساسية التي لا بد أن يأخذه المستثمر حتى تقف قراراته الاستثمارية على أو قبل دخوله وهي: ([1])

1- تحديد الأهداف الاستثمارية بوضوح تام وعمل بحث متقن لفرص الاستثمار الممكنة والمربحة.

2- تحديد أنواع الاستثمارات المناسبة على ضوء الخبرات والقرارات التمويلية الميول الذاتية والتنبؤ بالفائد التي يمكن أن تجني من بدائل الاستثمار.

([1]) عثمان إبراهيم السيد ، مرجع سابق ، ص74.

3- اختيار مجالات استثمارية محددة تتناسب مع المستثمرين من حيث الحجم والتكلفة والنوع والاستقرار والضمان النسبي لعائد الاستثمار.

4- عمل دراسة لتقويم الاستثمارات والعوائد عبر الزمن على مدى عمر المشروع باستخدام مؤشرات الانسياب النقدي الداخلي أو الخارجي.

أيضاً هنالك اعتبارات أخرى هامة تتعلق بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي تؤثر على القرار الاستثماري وهي: ([1])

1/ التدفقات النقدية الداخلية والخارجة: ويندرج تحت هذا البند شراء الأصول الثابتة وتتمثل بنفقات مبدئية (تدفق نقدي خارجي) والزيادة التلقائية في الأصول المتداولة ونفقات تركيب الآلات وإعدادها .

2/ الأخذ في الحسابت النفقات النقدية الخارجية والمتمثلة في الضرائب ، فبإفتراض أن المنشأة رابحة فإنكل الأعباء المترتبة على الاستثمار تخصم من الإجراءات قبل الوصول إلى ربح الضريبي ، وهي تحقق ربحاً ضريبياً عن كل فترة مالية ويمكن النظر إلى هذه الأعباء من عدة زوايا كالآتي:([2])

أ. اختيار طريقة الإهلاك المسموح بها من الناحية الضريبية.

ب. الأخذ في الحسبان الزيادة المتتابعة.

ج. الأخذ في الحسبان الضريبة على المكاسب المتوقعة بعد إهلاك الأصل المحاسبي.

ويلاحظ الباحث مما تقدم أن مراعاة الأهداف والأنواع ومجالات الاستثمار بالإضافة إلى تقويم البدائل الاستثمارية يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على إتخاذ القرار الاستثماري الرشيد أيضاً على المستثمر الفردي أو إدارة المنشأة الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتقويمها باستخدام طرق التقويم السليمة مما يؤدي إلى تحقيق أهداف المستثمر.

العوامل التي تؤثر على القرارات الإستثمارية:

يتخذ القرار الإستثماري غالباً في معظم المنشآت على أساس عدد قليل فقط من العوامل الإقتصادية ، ويكون هذا ملائماً فقط إذا كانت الإدارة مدركة لجميع العوامل التي تؤثر على ربحية المشروع الاستثماري ، ويمكن تلخيص أهم العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية في الآتي: ([3])

([1]) عبد الرحمن حنفي ، مرجع سابق ، ص255.

([2]) المرجع السابق ، ص 22.

([3]) محمد شوقي بشاوي ، الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية ، (القاهرة: دار الفكر العربي ، 1982م) ، ص 20

1- **فلسفة الإدارة:** تعني فلسفة الإدارة الإستراتيجية التي تختارها الإدارة تواجه المنشآت صعوبات كثيرة إذا كانت فلسفة الإدارة غير مناسبة مع ظروف الصناعة التي تعمل فيها المنشأة.

2- **تحليل السوق وتنبؤات المبيعات:** يجب علىا لغدارة التنبؤ بإمكانيات السوق والمبيعات طويلة وقصيرة الأجل.

3- **سلوك المنافسين:** يجب أن تحدد المنشأة المنافسين الرئيسيين لها لان المنافسون الذين يستثمرون في الأصول أكثر كفاية يشكلون تهديداً للمنشآت الأخرى التي تعمل في مجال الصناعة.

4- **الفرص البديلة:**ويجب أن تواجه الإدارة الاستثمارات نحو الاستخدام الأمثل الذي يعظم الأرباح في الأجل الطويل اختيار أنسب البدائل المتاحة.

5- **الضرائب والاستهلاك:** ويؤدي الاستثمار الخاصة ذو القيمة الكبيرة التي تحمل نفقة استهلاك كبيرة تطرح من الأرباح الخاضعة للضريبة ويتأثر الاستثمار عادة بمعدلات الضريبة فكلما كانتا لضريبة مرتفعة قل التدفق النقدي من الاستثمار والعكس صحيح.

6- **مصدر الأموال –هيكل التمويل :** عندما تتخذ الإدارة قراراً إستثمارياً فيجب عليها اختيار هيكل التمويل المناسب خاصة إذا كان التمويل طويل الاجل وتوجد طريقتين لاختيار هيكل التمويل هما:

أ. الحصول على على أموال من الأرباح المحتجزة أو من بيع المخزون وهذا ما يزيد حقوق ملاك المنشأة.

ب. الحصول على الأموال عن طريق الإقتراض من الغير.

7- **رأس المال:** يعني رأس المال العامل زيادة الأهداف المتداولة عن الخصوم المتداولة وتلجأ المنشآت عادة إلى الفرض طويلة الأجل أو زيادة رأس المال للمحافظة على السيولة.

8- **المخاطر وعدم التأكد:** تلازم القرارات الاستثمارية في ظروف المخاطرة وعدم التأكد المرتبطة بالمستقبل ، وبذلك تكون المشروعات الاستثمارية عرضة لتغير تكاليف التشغيل والإيرادات وتكلفة رأس المال.

مراحل إتخاذ القرارات الاستثمارية:

تمر عملية إتخاذ القرارات الاستثمارية بعدة مراحل يمكن عرضها من خلال الشكل(2)

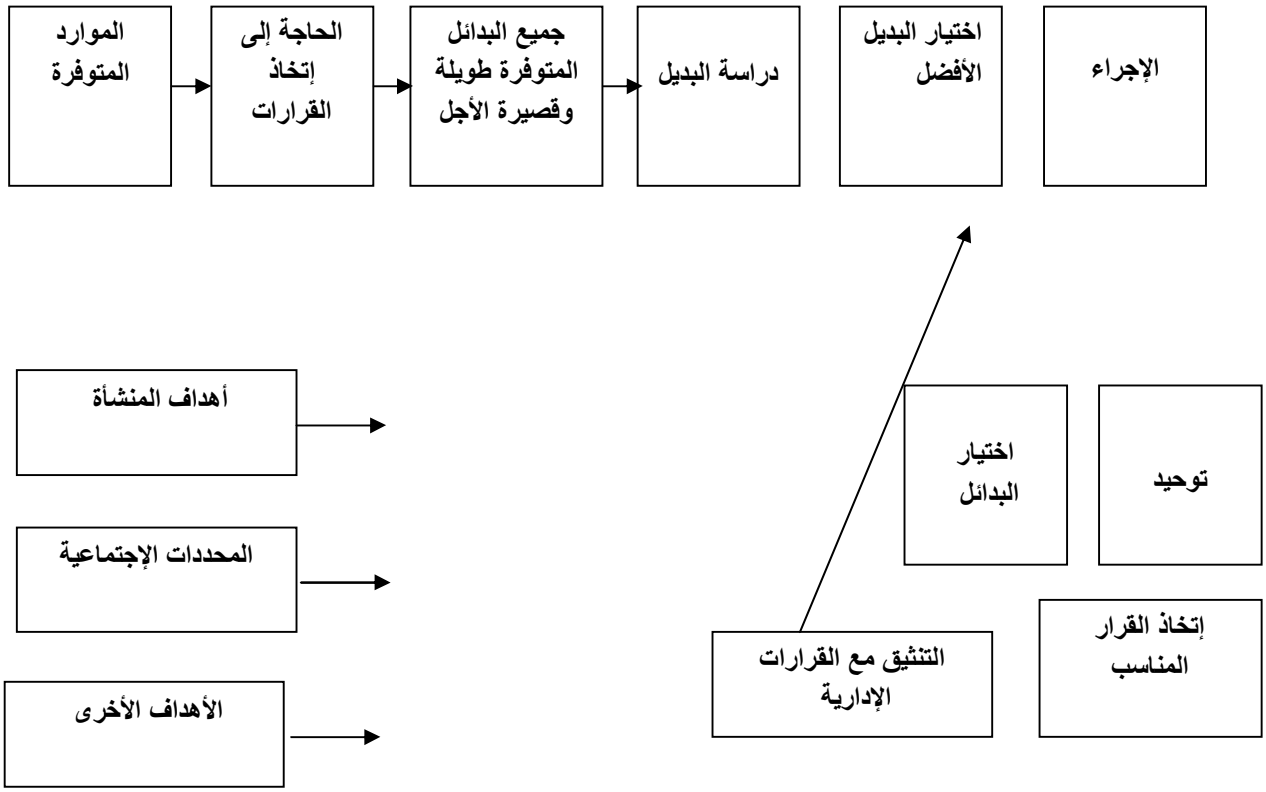

المصدر: حكمت الراوي ،البعد المحاسبي لجدوى المشروعات الاستثمارية (عمان ، الأكاديمية للنشر ، 2000م) ص 51

من الشكل رقم (2) يلاحظ الباحث أن القرار الاستثماري يمر بمراحل متعددة يمكن إيجازها في الآتي:

1- مرحلة تحديد الأهداف وأولويات الاستثمار وفقاً للظروف المتاحة.
2- بحث وإيجاد البدائل الاستثارية وهذه الخطوة تتطلب معرفة الموارد المتاحة.
3- جمع البيانات والمعلومات عن البدائل الاستثمارية ودراستها وتتميزهذه الخطوة باستخدام أساليب التنبؤ المستقبلية.
4- تقويم البدائل وإتخاذ القرارات الاستثمارية تمهيداً لتنفيذ الإتفاق الاستثماري.
5- التنفيذ والمتابعة وإدارة التقويم وتعد هذه من المراحل الهامة حيث يتم إعادة النظر دورياً.

أنواع القرارات الإستثمارية:

تقسم القرارات الإستثمارية حسب المدى الزمني لها إلى القرارات قصيرة الأجل وقرارات طويلة الأجل فيما يلي:

أولاً: قرارات قصيرة الأجل:

وتقسم القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل إلى قسمين هما: ([1])

1- **قرارات الاختيار بين البدائل:** تسعى الإدارة عادة إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للبدائل المتاحة لذلك فهي تتخذ دائماً قرارات تتعلق بمجالات الشراء والإنتاج أو البيع وقبل إتخاذ القرارتجري الإدارة تحليلات مختلفة بإحدى طرق التحليل المناسبة كتحليل التعادل ، وتحليل التكلفة وذلك للوصول إلى القرار السليم.

2- **قرارات الحالات الخاصة:** القرارات الاستثمارية عملية تمتد جذورها إلى الماضي وتهتم بالحافز وتتوقع المستقبل([2]). فالمشاكل التي تحتاج إلى إتخاذ القرار غالباً وتظهر في الماضي وتحتاج إلى معالجة في الحاضر ويتوقع أن يكون لها بدائل في المستقبل ،ولذلك تظهر في أثناء ممارسة النشاط بعض الحالات الخاصة التي تحتاج إلى قرارات خاصة واهمها ما يلي:

أ. قرارات الشراء أو التصنيع.

ب. قرارات الإستمرار أو التوقف عن الإنتاج المشترك.

ج. قرارات قبول أوامر خاصة.

د. قرارات البيع أو الاستمرار في تشغيل للمنتجات المشتركة.

ه. قرارات التسعير.

ثانياً: قرارات الإستثمار طويلة الأجل:

تعتبر القرارات الاستثمارية طويلة الأجل من أهم قرارات الاستثمارات وذلك لارتباطها بمبالغ كبيرة نسبياً ومن المعروف أن المبالغ الكبيرة بآجال طويلة تكون عادة في غموض كبيرة وتتوع درجة المخاطر حسب كل حالة بطبيعة الحال([3]).

([1]) يوحنا ال آدم ، سليمان اللوزي ،دراسات الجدوى الإقتصادية ، تقييم كفاءة أدء المنظمات (عمان: دار المسيد للنشر والتوزيع ،2000م) ، ص41.

([2]) المرجع السابق ، ص47.

([3]) سيد الهواري ، سعيد توفيق ، الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1997م) ، ص 109.

فالقرارات طويلة الأجل عادة تكون إما في ظل المخاطرة أو عدم التأكد وتتصف بالإحتمالية لذلك يستلزم طرف آخر لإتخاذ مثل هذه القرارات والقيام بدراسات مستفيضة وإعداد تنبؤات لفترة طويلة تشمل عدةسنوات ، وكذلك توفر المعلومات الدقيقة والكافية.

فكلما كانت المعلومات المستخدمة في عملية إتخاذ القرارات أكثر دقة كلما كان القرار الاستثماري أكثر واقعية ومحققاً للهدف.([1])

القرارات الاستثمارية طويلة الأجل تنقسمإلى نوعين هي:([2])

أ. قرارات محتملة تستند إلى معلومات كافية تعبر عن المستقبل باحتمالات موضوعية منتقاه من واقع البيانات الخارجية للحالة أو الحالات المماثلة.

ب. قرارات تعبر عن مستقبل مجهول لا تتوفر عنه أي معلومات موضوعية أو متكاملة.

ويلاحظ أن توفر المعلومات الجيدة يعتبر من أهم الأسس لإتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة فالمعلومات الجيدة تأتي نتيجة البيانات المعدة وفقاً لأسس سليمة ونظم حقيقية وهذا وفقاً لمبادئ محاسبة متعارفة عليها ويعتبر مبدأ الإفصاح من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ونظراً لازدياد حاجة مستخدمي المعلومات إلى المزيد من الإفصاح واعتبار المعلومات هي الوسيلة الفعالة لإتخاذ القرارات فإن المجتمع النظر في التوسع في الإفصاح هو الحل العلمي من زواياه الفكرية والعلمية.

إن المنهج التوسعي في الإفصاح هو الحل العلمي والمنطقي للمشكلة عدم إمكان تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات فيمن المعروف أن احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية غير معروفة بالتحديد كماأن هناك اختلاف في الإحتياجات سواء على مستوى الفئات العديد من المستثمرين أو على مستوى الفئة الواحدة ولكن يمكن مقابلة هذه الإحتياجات بكل ما يعتبر الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات التي لم تكن تضمنها القوائم التقليدية كالإفصاح عن البيانات المحاسبية الإجتماعية.

ويلاحظ أن التوسع في الإفصاح يرتبط بصفة مباشرة بخاصية الملائمة بمعنى أنه يتم الإفصاح عن كافة المعلومات التي تعتبر ملائمة لإتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة ، ولا يعني أن هذا الإفصاح ليس له حدود فينبغي الإفصاح عن هذه المعلومات التي تلبي حاجة مستخدميها مع مراعاة العلاقة بين التوسع في الإفصاح وتكلفة هذا التوسع في الإفصاح فالعلاقة بين المتغيرين

([1]) يوحنا ال آدم ، سليمان اللوزي ،مرجع سابق ، ص72.

([2]) المرجع السابق ، ص73.

طردية حيث أنه يترتب على زيادة التوسع في الإفصاح زيادة في تكلفة إنتاج المعلومات وغزارة المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها لأن المعلومات الغزيرة تغرق المستخدم في التفاصيل مما يتطلب جهد في فهمها لذلك لا ينبغي أن مراعاة الملائمة فقط بل يمتد ليشمل خاصية الأهمية النسبية للمعلومات بالتالي الإفصاح المناسب والتوسع فيه له أثر على قرارات الاستثمار.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن مصرف المزارع التجاري

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة عن مصرف المزارع التجارى

النشأة والتطور:

مصرف المزارع التجارى تأسس فى 1998/8/1م نتيجة دمج مصرفين كبيرين، هما بنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذى تأسس عام 1992م، مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعى والقطاعات ذات الصلة بالزراعة، والبنك التجارى السودانى، والذى يعتبر أول بنك وطنى أسس بالسودان عام 1960م، وقد تم بيعه عام 1992م لاتحاد مزارعين السودان، ضمن برنامج الخصخصة الذى تبنته الحكومة، وبعد الدمج اصبح مصرف المزارع التجارى من اكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث المساهمين، حيث يضم اكبر قاعدة مساهمين بالسودان.

يسعى المصرف لتحقيق اهداف إستراتيجية البلاد، كترقية القطاع الزراعى والصناعى والتجارى عموماً، وتطوير الريف السودانى بصورة خاصة، بالاضافة الى تقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الانشطة الاقتصادية الاخرى.

نشأة وتطور البنك التجارى السودانى:

تأسس البنك التجارى السودانى كشركة مساهمة عامة عام 1960م، براس مال قدرة(101) مليون جنيه سودانى، ويعتبر اول مؤسسة مصرفية وطنية، وكان بنك السودان يمتلك (99%) من اسهم البنك، بينما تمتلك وزارة المالية (1%) من اسهم البنك.

مارس البنك نشاطه من خلال الفرع الرئيسى بالخرطوم وفروعه البالغ عددها (19) فرعاً موزعة على ولايات السودان.

ومن اهم اهدافه انذاك:

1- القيام بجميع الاعمال المصرفية الخاصة بالبنوك التجارية.
2- قبول الودائع وفتح الحسابات ومنح التمويل.
3- تحصيل ودفع الأوامر وأذون الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة.
4- مباشرة التعامل فى النقد الاجنبى.

فى مايو عام 1970م صدرة قوانين التاميم، والتى تضمنت تاميم الجهاز المصرفى، حيث اصبح بذلك البنك التجارى السودانى بنكاً للحكومة، خلال عام 1990م اتجهت الدولة بخطى واسعة لتبنى نظام اقتصادى يقوم آليات السوق، وكانت سياسة الخصخصة (خصخصة بعض بعض شركات القطاع العام والبنوك) أحد حزم الاصلاح فى برنامج التحرير الاقتصادى،

وبموجبها تم بيع البنك التجارى السودانى فى ابريل 1992م الى بنك المزارع للاستثمار والتنمية مقابل (130) مليون دينار سودانى، وقد اشترط فى عقد البيع ان يتم تحويل الملكية عند القسط الاخير (مارس 1996م)، وظل البنك يمارس نشاطه كشركة تابعة لبنك المزارع للاستثمار والتنمية، الى ان تم دمجه فى بنك المزارع للاستثمار بموافقة بنك السودان فى 1 نوفمبر 1998م، فما تم دمج الميزانيتين فى 1999/7/1م.

نشأة وتطور بنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية:

تأسس بنك المزارع للاستثمار والتنمية فى سبتمبر 1991م كشركة مساهمة عامة بالسودان، بموجب قانون الشركات لعام 1925م، وساهم فيه المزارعين واتحادهم، بجانب مساهمت الافراد داخل وخارج السودان، وبعض المستثمرين غير السودانيين، وتمثلت اهداف ابنك فى تهيئة المناخ الاستثمارى للمزارع، ورفع قدراته حتى يتمكن من إدارة وتنظيم عوامل الانتاج المختلفة.

صرح بنك السودان للمصرف بممارسة جميع الاعمال المصرفية والمالية والتجارية واعمال الاستثمار، وإنشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمران، والمساهمة فيها فى داخل البلاد وخارجها، وفقاً لتعاليم الشريعة الاسلامية، وللمصرف على وجه الخصوص مباشرة الانشطة التالية:

1- القيام بجميع الانشطة المرتبطة بالقطاع الزراعى إمغ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالاضافة للانشطة المرتبطة بالقطاعات الاخرى، والتى هى بطبيعتها مكملة لدور القطاع الزراعى.
2- ان يقوم بالتمويل فى شكل قروض، او عن طريق شراء اسهم او غير ذلك، من انواع الاشتراك والمساهمة فى التمويل.
3- ان يضمن القروض والالتزامات الاخرى ويعيد ضمانها.
4- ان يتولى عملية اصدار الاسهم زغيرها من الاوراق المالية وتمويلها وضمان بيعها.
5- ان يعمل على تنظيم سوق الاوراق المالية فى السودان.
6- ان يقوم بإنشاء وتنظيم ومساعدة المشروعات الجديدة.
7- ان يزاول كل الاعمال المصرفية داخل وخارج السودان.

وباشر المصرف نشاطه من خلال مركزه الرئيسى بمدينة الخرطوم وفروعه البالغ عددها (20) فرعاً وشركته التابعة.

بلغ راس المال المصرح به (490) مليون دينار سودانى مقسماً على (49) مليون سهم، وقد تم رفع راس المال المدفوع من (440) مليون دينار بنهاية عام 1997م الى (560) مليون دينار بنهاية عام 1998م، وذلك بناءاً على قرار الجمعية العمومية بتاريخ 1998/3/9م، وكانت ارباح العام 1996م (92) مليون دينار.([1])

بناءاً على قرار الجمعية العمومية فوق العادة بتاريخ 1998/11/18م وموافقة بنك السودان بتاريخ 1 نوفمبر 1998م، تم دمج البنك التجارى السودانى فى بنك المزارع للاستثمار والتنمية، وتم تعديل اسم بنك المزارع للاستثمار والتنمية الى مصرف المزارع التجارى، بناءاً على قرار الجمعية العمومية فوق العادة بتاريخ 1999/2/2م.

تقييم أداء المصرفين (التجارى والمزارع) قبل الدمج:

لمعرفة أداء المصرفين لابد من دراسة بعض المؤشرات لكل مصرف على حده قبل الدمج حتى نتمكن من الحكم على التجربة، وهى على النحو التالى:

1- إن كفاءة الادارة (المصروفات/الإيرادات) وبرغم أن النسبة المثلى (55%) وأن البنكين قد تجاوزا هذه النسبة، إلا أن نسبة بنك المزارع أقل من نسبة البنك التجارى السودانى.
2- أما فى تركيبة الموارد (الودائع/الموارد) فإن الوضع الأفضل للنسبة الاكبر، لذا نجد نسبة البنك التجارى السودانى، أفضل من بنك المزارع للاستثمار والتنمية.
3- وفى مجال الديون المتعثرة والفروع الخاسرة نلاحظ الأتى:-

أ- البنك التجارى السودانى لديه ديون متعثرة بمبلغ (169) مليون دينار، وأن هنالك (9) فروع خاسرة (المصروفات فاقت الإيرادات) تمثل نسبة (47,4%) من عدد الفروع ال(19).
ب- بنك المزارع للاستثمار والتنمية لديه ديون متعثرة بمبلغ (210) مليون دينار، بالإضاقى الى مديونية المشاريع والتى تبلغ (860) مليون دينار، وأن هنالك (6) فروع خاسرة (المصروفات فاقت الإيرادات) تمثل نسبة (28,6%) من عدد الفروع ال(21).

يتضح من كل ما سبق، أن بنك المزارع للاستثمار والتنمية، يعتبر الأفضل فى أداء المؤشرات من البنك التجارى السودانى، فيما عدا الودائع، والتى أظهرت أن البنك التجارى السودانى لديه القدرة على استقطابها بصورة اكبر من بنك المزارع للاستثمار والتنمية، وربما يكون هذا سبب الدمج، حتى يستفيد بنك المزارع للاستثمار والتنمية من كبر الودائع الموجودة لدى البنك التجارى السودانى.

[1]- مصرف المزارع التجارى، إدارة التخطيط والبحوث، (الخرطوم، د.ن، 2011م)، ص3

نشأة وتطور مصرف المزارع التجارى:

أ/ نبذة تاريخية عن المصرف:

مصرف المزارع التجارى تأسس فى 1998/8/1م بموجب قانون الشركات لعام 1925م، نتيجة دمج مصرفين كبيرين بهدف خلق مؤسسة مصرفية قادرة وفعالة، وهما بنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذى تأسس عام 1992م، مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعى والقطاعات ذات الصلة بالزراعة، والبنك التجارى السودانى الذى يعتبر أول بنك وطنى أسس بالسودان عام 1960م، وقد تم بيعه عام 1992م لبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية واتحاد مزارعين السودان، ضمن برنامج الخصخصة الذى تبنته الحكومة فى إطار برنامج التحرير الاقتصادى.([1])

ب/ أهداف المصرف الجديد:

1- تمويل القطاعات الزراعية، الصناعية، التجارية والصادر.

2- توفير مدخلات الانتاج للقطاع الزراعى (نباتى وحيوانى).

3- تنمية الريف السودانى عنطريق مشروعات التنمية الريفية المتكاملة.

4- تهيئة مناخ الاستثمار السليم للمزارع.

5- تقديم الخدمات المصرفية المتميزة والشاملة.

6- العمل فى مجال النقد الاجنبى.

أ- رأس المال:

1- رأس المال المصرح به (1) مليار دينار سودانى.

2- رأس المال المدفوع (666,504,000) دينار سودانى.

ب- الرؤية:

تقديم خدمة مصرفية شاملة متميزة خدمة للجميع وتعزيزاً لحقوق المساهمين.

ت- الرسالة:

مصرف المزارع التجارى، مؤسسة مصرفية تعمل على تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع، مع الاهتمام بصغار المنتجين:

1- يقدمها جهاز بمستوى رفيع من التأهيل يعمل فى بيئة محفزة.

([1]) مصرف المزارع التجارى، إدارة التخطيط والبحوث، (الخرطوم، د.ن، 2011م)، ص4

2- مدعوماً بتكنولوجيا متقدمة.

3- ومنتجات ذات جودة عالية.

4- مع الالتزام بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية.

5- الاستمرار فى تحقيق نتائج مالية عالية.

ث- منظومة القيم:

1- القيم الجوهرية:

- فن يتبنى سياسة الباب المفتوح.
- نحن نقدر الاداء المتميز.
- نحن نعمل لا كسب ولاء الموظفين وقياس رضائهم.
- نحن نعامل عولائنا كشركاء.
- نحن نعمل على ان نكون مستشارين ماليين للعملاء.
- ترسيخ روح الانتماء.([1])
- تعزيز مبادئ الامانة والمصداقية والشفافية.

2- **السمة القانونية:**

شركة مساهمة عامة باجمالى اسهم بلغت (260) مليون سهماً.

3- رأس المال:

- رأس المال المصرح به (400,000,000) جنيه سودانى.
- رأس المال المدفوع (260,000,000) جنيه سودانى.

4- الهيكل الإدارى للمصرف:

- مجلس الادارة: يتكون مجلس الادارة من أحد عشر شخصاً بما فيهم رئيس مجلس الإدارة.
- أمين مجلس الإدارة.
- المستشار القانونى للمصرف.
- المراجع القانونى.
- هيئة الرقابة الشرعية.
- الإدارة التنفيذية العليا.
- مديرو الإدارات.

([1]) مصرف المزارع التجارى، إدارة التخطيط والبحوث، (الخرطوم، د.ن، 2011م)، ص5

- مديرو الفروع.

5- سياسات مصرف المزارع التجارى:

مصرف المزارع التجارى لديه عدة سياسات داخلية مبنية على المنشورات واللوائح التى تصدر من البنك المركزى وم جهات ومؤسسات مالية عالمية اخرى ومن أهم السياسات:

1/ سياسة الضبط المؤسسى (الحوكمة):

يلتزم المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة التى اصدرها مجلس الخدمات المالية والاسلامية بماليزيا والتى تهدف الى وضع وسائل للرقابة التى تضمن حسن إدارة المؤسسة بما يحافظ على مصالح الاطراف ذات العلاقة.

2/ السياسة التمويلية:

تهدف السياسة التمويلية للمصرف الى تحقيق عدد من الاهداف الداخلية والخارجية للمصرف وحتى يتم تحقيق هذه الاهداف التمويلية تم اعداد عدد من المحاور لتطبيق هذه السياسة عبر خطة سنوية محكمة متوازنة فى جانب الموارد والاستخدامات.

3/ سياسة إدارة المخاطر:

تهدف سياسة إدارة المخاطر الى وجود وبقاء المصرف وعدم تذبذب عملياته وتحقيق المستوى الادنى للمخاطر الى جانب استقرارالموارد والمكاسب واستمرار النمو وتقليل التكلفة.([1])

4/ سياسة مكافحة غسيل الاموال:

فى إطار مساعى المصرف الرامية الى تحقيق السلامة المصرفية المنشودة فى المحافظة على الاستقرار النقدى والمالى تم وضع سياسة لمواجهة غسيل الاموال وذلك إعتماداً على منشورات البنك المركزى.

5/ سياسة إدارة السيولة:

بناءاً على توجيهات البنك المركزى قام المصرف لوضع سياسة لإدارة السيولة وتمت إجازتها من قبل مجلس الإدارة وذلك لإحداث توازن بين الموارد والاستخدامات بحيث يكون المصرف قادر على الإيفاء بأى التزامات فى أى وقت.

6/ **سياسة تطبيق معيار الافصاح:**

لقرير الشفافية وإنضباط السوق تم وضع معايير الإفصاح وفقاً للموجهات الصادرة من مجلس الخدمات المالية والاسلامية بماليزيا وتوجيهات البنك المركزى.([2])

([1]) - مصرف المزارع التجارى، إدارة التخطيط والبحوث، (الخرطوم، د.ن، 2011م)، ص6

([2]) - مصرف المزارع التجارى، إدارة التخطيط والبحوث، (الخرطوم، د.ن، 2011م)، ص7

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

جدول(1)التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير العمر

العمر /سنة	التكرار	النسبة(%)
30سنة فأقل	12	26.7
من 31-40 سنة	20	44.4
من 41-50 سنة	6	13.3
أكثر من 50 سنة	7	15.6
المجموع	45	100.0

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

شكل(1)التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير العمر لأفراد عينة الدراسة

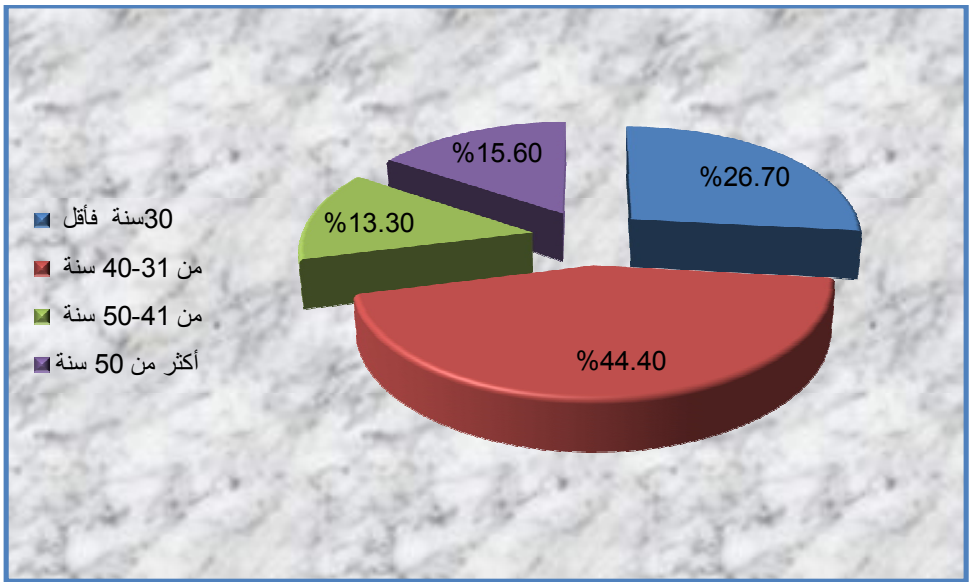

من الجدول والشكل اعلاه نجد26.7% من افراد عينة الدراسة اعمارهم من 30 سنة فاقل و44.4% منهم اعمارهم من 31-40 سنة و13.3% منهم اعمارهم تراوحت ما بين 41-50 سنة و15.6% منهم اعمارهم أثر من 50 سنة ي ومما سبق يتضح ان غالبية افراد عينة الدراسة اعمارهم ما بين 31-40 سنة .

جدول(2)التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة(%)
دبلوم وسيط	0	0
بكالريوس	27	60.0
دبلوم عالى	5	11.1
ماجستير	9	20.0
دكتوراه	3	6.7
اخري	1	2.2
المجموع	45	100.0

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

شكل(2)التوزيع التكراري والنسبي لمتغير

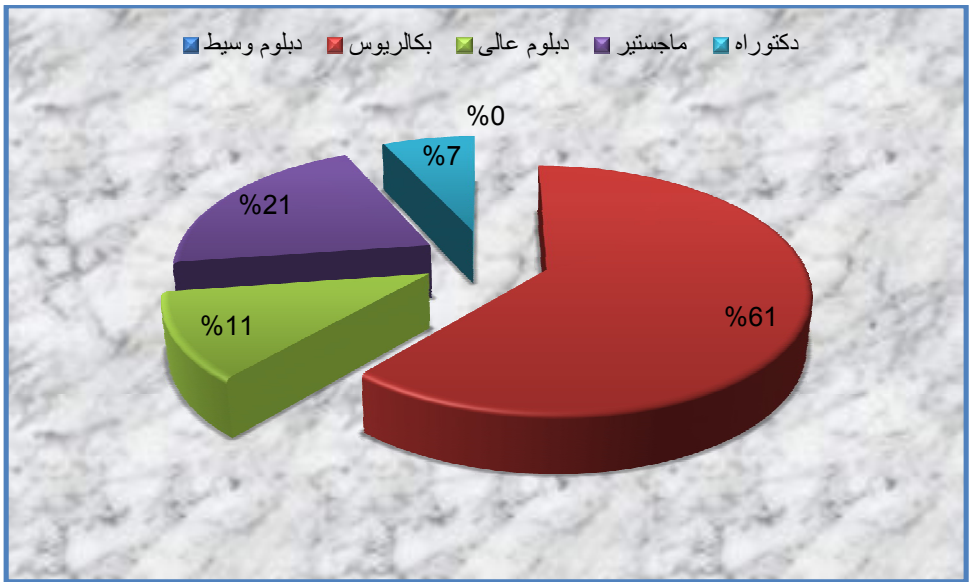

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

من الجدول والشكل البياني اعلاه نجد 60% من افراد عينة الدراسة المؤهل العلمي بكالريوس وبينما نجد 11.1% منهم المؤهل العلمي دبلوم عالى و20% منهم المؤهل العلمي ماجستير 6.7% منهم المؤهل العلمي دكتوراه 2.2% منهم لديهم مؤهلات اخري غير محددة ومما سبق يتضح ان غالبية افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالريوس.

جدول(3)التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة(%)
محاسبة مالية	15	33.3
تكاليف ومحاسبة وإدارية	4	8.9
إدارة اعمال	8	17.8
اقتصاد	10	22.2
دراسات مصرفية	3	6.7
نظم معلومات محاسبية	1	2.2
اخري	4	8.9
المجموع	45	100.0

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

شكل(3)التوزيع التكراراي والنسبي لمتغيرالتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

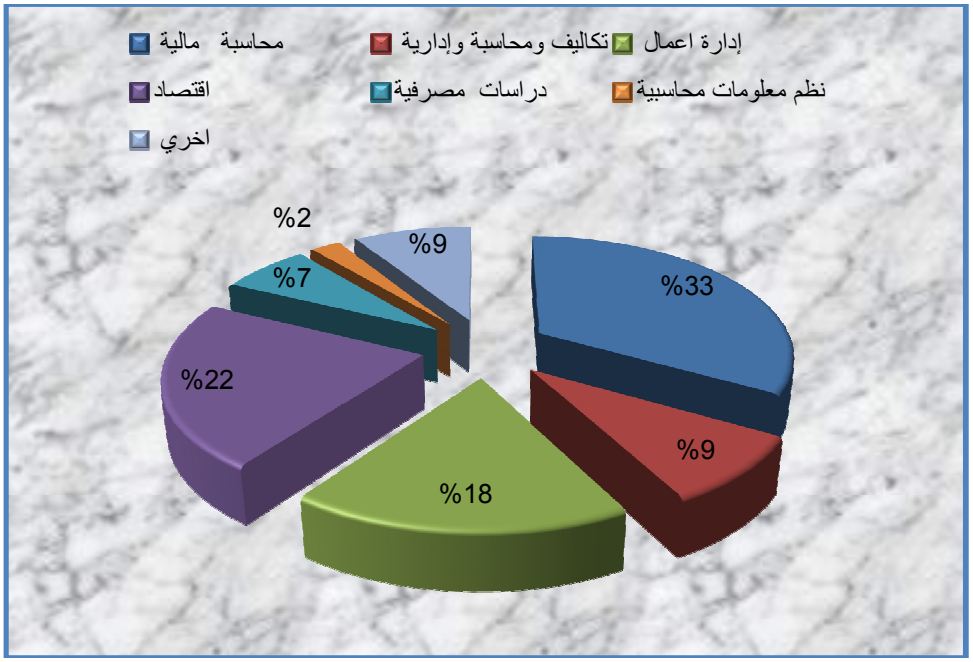

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

من الجدول والشكل اعلاه نجد 33.3% من افراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة مالية وبينما نجد 8.9% منهم تخصصهم العلمي تكاليف ومحاسبة إدارية و17.8% منهم تخصصهم العلمي إدارة اعمال و 22.2%

منهم تخصصهم العلمي اقتصاد و 6.7% منهم تخصصهم العلمي دراسات مصرفية 2.2% منهم تخصصهم العلمي نظم معلومات محاسبية و 8.9% منهم لديهم تخصصات اخري اخري غير محددة ومما سبق يتضح ان غالبية افراد عينة الدراسة مستواهم الإقتصادي متوسط.

جدول(4)التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير المؤهل المهني لأفراد عينة الدراسة

المؤهل المهني	التكرار	النسبة(%)
زمالة بريطانية	2	4.4
زمالة أمريكية	2	4.4
زمالة عربية	2	4.4
زمالة إسلامية	3	6.7
زمالة سودانية	8	17.8
لا توجد	28	62.2
المجموع	45	100.0

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

شكل(4)التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير المؤهل المهني لأفراد عينة الدراسة

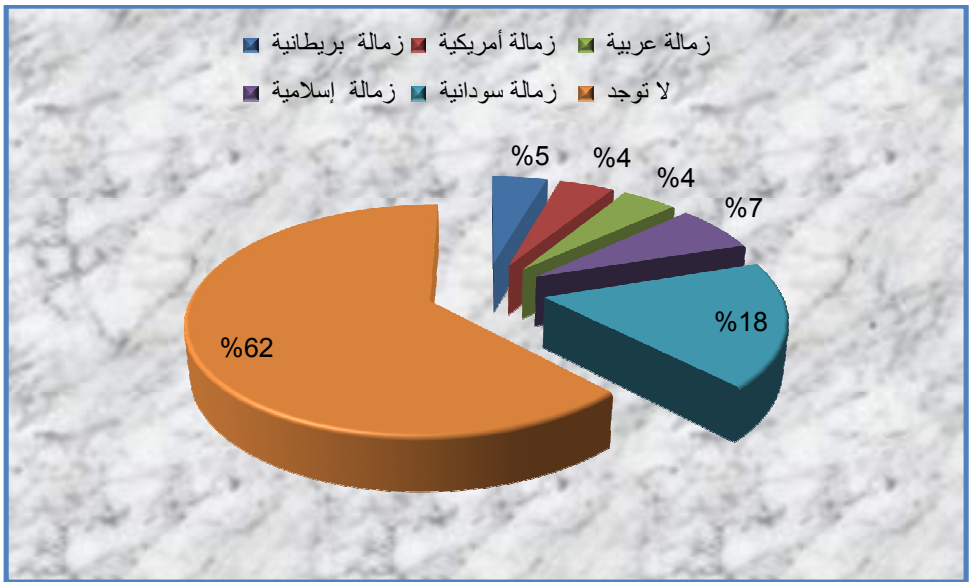

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

من الجدول والشكل اعلاه نجد 4.4% من افراد عينة الدراسة مؤهلهم المهني زمالة بريطانية وبينما نجد 4.4% منهم ايضاً مؤهلهم المهني زمالة امريكية 4.4%

منهم مؤهلهم المهني زمالة عربية و6.7% منهم بديهم زمالة إسلامية و17.8% مؤهلهم المهني زمالة سودانية و62.2% منهم وهم غالبية افراد عينة الدراسة لا توجد لديهم مهلات مهنية.

جدول(5)التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة(%)
مدير عام	1	2.2
مدير مالى	4	8.9
مدير إداري	7	15.6
محاسب مالى	9	20.0
محاسب تكاليف	9	20.0
اخري	15	33.3
المجموع	45	100.0

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

شكل(5)التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير المركز الوظيفي لأفراد عينة الدراسة

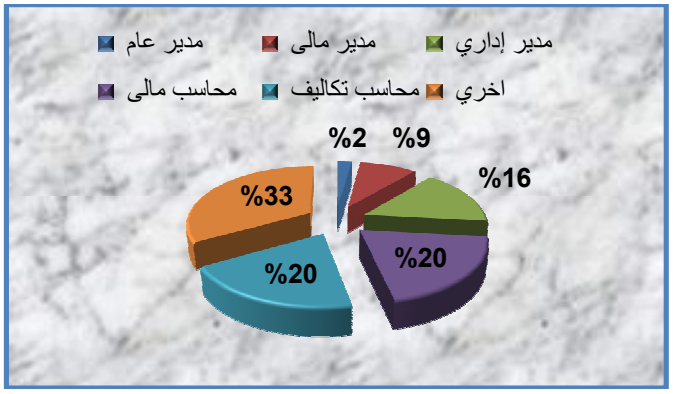

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

من الجدول والشكل البياني اعلاه نجد 2.2% من افراد عينة الدراسة مركزهم الوظيفي مدير عام وبينما نجد 8.9% منهم مركزهم الوظيفي مدير مالى و15.6% منهم مركزهم الوظيفي مدير إداري و20% منهم محاسب و20% منهم محاسب تكاليف و33.3% منهم لديهم ماركز وظيفية أخري غير محددة.

جدول(6)التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير سنوات الخبر ة لأفرادعينة الدراسة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة(%)
5 سنة فأقل	11	24.4
من 6–10 سنوات	5	11.1
من 11–15 سنة	7	15.6
من 16–20 سنة	10	22.2
أكثر من 20 سنة	12	26.6
المجموع	45	100

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

شكل(6)التوزيع التكراراي والنسبي لمتغير سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

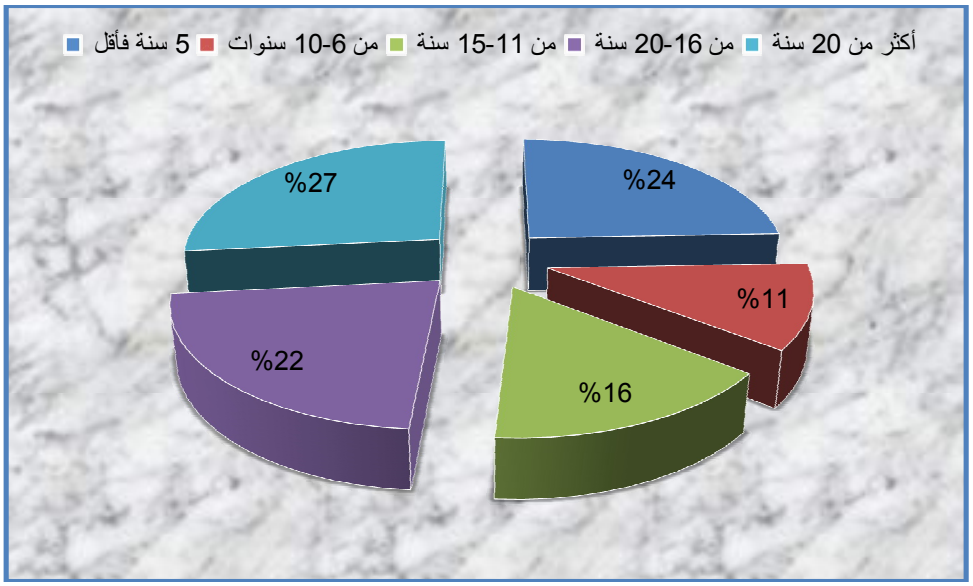

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

من الجدول والشكل اعلاه نجد 24.4% من افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم من سنة فأقل ن وبينما نجد 11.1% منهم خبرتهم ما بين 6–10 سنوات و15.6% منهم سنوات خبر تهم تراوحت ما بين 11–15 سنة و22.2%% منهم سنوات خبر تهم ما بين 16–20 سنة و26.6% منهم وهم معظم افراد العينة سنوات خبرتهم أكثر من 20 سنة.

جدول(7) التوزيع التكـــراراي والنســـبي لاســـتجابات افـــراد عينـــة الدراســـة عـــن فقـــرات الفرضية الأولى :

الفقرات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	الفرضية الأولى :
1.المعلومات المفصـــح عنهـــا فـــي التقارير المالية تعمل علـــى تشـــريد	8 %17	27 %60	5 %11.1	3 %6.7	2 %4.4
2. لا تعتمد معظم المنشات العاملـــة في الســـودان فـــي ترئشـــيد قـــرار الإستثمار على المعلومات المفصـــح	8 %17	20 %44.4	10 %22.2	6 %13.3	1 %2.2
3. الافصاح عن البيانـــات الماليـــة يســـبق عمليـــة إتخـــاذ قـــرارات	8 %.17	27 %60	6 %13.3	4 %8.9	–
4. الإفصاح عن البيانات المالية لـــه علاقة وثيقة بقرارات الإستثمار.	11 %24.4	21 %46.7	10 %22.2	3 %6.7	–
5. يوفر الوضوح والتوقيق المناسب في المعلومات المفصح عنـــاه فـــي التقارر المالية تعمل على مســـاعدة الإدارة في ترئيد قرار الإستثمار.	16 %35.06	23 %51.1	4 %48.9	2 %4.4	–

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

من الجدول (7) نجد غالبية أفراد العينة المبحوثة يرون أن فقرات

حيث نجد اجاباتهم نحو هذه الفقرات تسير فـــي الاتجـــاه الايجـــابي اي يعنـــي مـــوافقتهم على محتواها ومضـــونها ، وممـــا ســـبق يتضـــح أن معظـــم افـــراد عينـــة الدراســـة يوافقون بشدة ويوافقون على أن الافصاح عـــن التقـــارير الماليـــة يســـاهم فـــي ترشـــيد قرارات الإستثمار.

جدول(8) يوضح الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الأحتمالية لفقرات الفرضية الأولى:

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة مربع	درجات الحرية	القيمة الإحتمالية
1.المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية تعمل على تشريد قرارات	**3.80**	**0.97**	**47.33**	**4**	**0.00**
2. لا تعتمد معظم المنشات العاملة في السودان في ترئشيد قرار الإستثمار على المعلومات المفصح عنها.	**3.62**	**0.89**	**21.77**	**4**	**0.00**
3. الافصاح عن البيانات المالية يسبق عملية إتخاذ قرارات الإستثمار.	**3.87**	**0.81**	**30.11**	**3**	**0.00**
4. الإفصاح عن البيانات المالية له علاقة وثيقة بقرارات الإستثمار.	**3.89**	**0.86**	**14.64**	**3**	**0.00**
5. يوفر الوضوح والتوقيق المناسب في المعلومات المفصح عناه في التقارر المالية تعمل على مساعدة الإدارة في ترئيد قرار الإستثمار.	**4.18**	**0.78**	**26.56**	**3**	**0.00**

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

من الجدول (8) نجد الاوساط الحسابية للفقرات بالجدول اكبر من الوسط الحسابي الفرضى (3) وهذا يشير الى موافقة أفراد العينة المبحوثة على الفقرات المشار إليها بالجدول حيث نجد اجابات افراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم على أن الافصاح عن التقارير المالية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمار. ، كما نجد الانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهة في اجابات أفراد العينة المبحوثة نحو

العبارات المشار إليه ، ونجد في الجدول القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كأي لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا دليل على وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إستجابات أفراد العينة المبحوثة نحو الفقرات تعزي لصالح موافقة افراد عينة الدراسة على أن الافصاح عن التقارير المالية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمار.

الفرضية الثانية:

ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية تؤثر على متخذي القرارات الإستثمارية.

جدول(9) التوزيع التكراراي والنسبي لاستجابات افراد عينة الدراسة عن فقرات الفرضية الثانية :

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق
1.ضعف كفاءة الإفصاح المالى في المنشأت يعطي معلومات غير واضحة ومضللة عن ادائها لمعرفة نقاط الضعف والقوة.	16 %35.6	18 %40	11 %24.4	–	–
2. تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية يسهم في الحصول على معلومات ذات جودة عالية.	9 %20	27 %60	9 %20	–	–
3. تطبيق الغفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤثر إيجابياً على قرارات الإستثمار.	11 %24.4	29 %64.4	3 %6.7	**2 %4.4**	–
4. يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في ظغتخاذ قرارات الإستثمار في المنشأة	8 %17.8	25 %55.6	12 %26.7	–	–
5. كلما كان الإلتزام بمعيار العرض العام كان النظام المحاسبي قادراً على ضمان تقديم المعلومات المحاسبية.	11 %24.4	21 %46.7	13 %29.9	–	–

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

من الجدول (9) نجد غالبية أفراد العينة المبحوثة يرون أن فقرات حيث نجد اجاباتهم نحو هذه الفقرات تسير في الاتجاه الايجابي اي يعني موافقتهم على محتواها ومضونها ، ومما سبق يتضح أن معظم افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة ويوافقون على أن ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية تؤثر على متخدي القرارات الإستثمارية.

جدول (10) يوضح الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الأحتمالية لفقرات الفرضية الثالثة:

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة مربع	درجات الحرية	القيمة الإحتمالية
1.ضعف كفاءة الإفصاح المالى في المنشأت يعطي معلومات غير واضحة ومضللة عن ادائها لمعرفة نقاط الضعف والقوة.	**4.11**	**0.78**	**1.73**	**2**	**0.00**
2. تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية يسهم في الحصول على معلومات ذات جودة عالية.	**4.00**	**0.64**	**14.40**	**2**	**0.00**
3. تطبيق الغفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤثر إيجابياً على قرارات الإستثمار.	**4.09**	**0.70**	**41.66**	**3**	**0.00**
4. يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في ظغتخاذ قرارات الإستثمار في المنشأة	**3.91**	**0.67**	**10.53**	**2**	**0.00**
5. كلما كان الإلتزام بمعيار العرض العام كان النظام المحاسبي قادراً على ضمان تقديم المعلومات المحاسبية.	**3.96**	**0.74**	**3.73**	**2**	**0.00**

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

من الجدول (10) نجد الاوساط الحسابية للفقرات بالجدول اكبر من الوسط الحسابي الفرضى (3) وهذا يشير الى موافقة أفراد العينة المبحوثة على الفقرات المشار إليها بالجدول حيث نجد اجابات افراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم على ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية تؤثر على متخذي

القرارات الإستثمارية. كما نجد الانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهة في اجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات المشار إليها ، ونجد في الجدول القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كأي لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا دليل على وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إستجابات أفراد العينة المبحوثة نحو الفقرات تعزي لصالح موافقة افراد عينة الدراسة على أن ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية تؤثر على متخذي القرارات الإستثمارية.

الفرضية الثالثة:

المعلومات التى يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق الشركات كافية لتلبية حاجات المستثمرين

جدول(11) التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات افراد عينة الدراسة عن فقرات الفرضية الثالثة :

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق
1. المعلومات المفصح عنها تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف بالمنشاة	18 %40	15 %33.3	6 %13.3	5 %11.1	1 %2.2
2. الإفصاح عن القوائم المالية يحسن نوعية المعلومات ويقلل عنصر المخاطر بالنسبة للمستثمرين.	14 %31.1	24 %53.3	5 %11.1	2 %4.4	
3. توفر الإفصاح المحاسبي الكافي يساعد في إتخاذ قرارات الإستثمار الرشيدة.	11 %24.4	29 %64.4	5 %11.1	–	
4.إلتزام المنشأة بمعيار العرض العام يؤدي الى انتاج معلومات تساعد الجهات الرسمية والمستثمرين في	15 %33.3	22 %48.9	7 %15.6	1 %2.2	
5. القوائم المالية المعدة وفقاً لمعيار العرض العام تساعد المستثمرين في ترشيد قرارات الإستثمار.	14 %31.1	22 %48.9	8 %17.8	1 %2.2	

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

مـــن الجـــدول(11) نجـــد غالبيـــة أفـــراد العينـــة المبحوثـــة يوافقـــون علـــى فقـــرات الفرضية الثالثة حيث نجد اجاباتهم نحو هـــذه الفقـــرات تســـير فـــي الاتجـــاه الايجـــابي اي يعنـــي موافقتهم على محتواها ومضونها ، ومما سبق يتضح **ان** معظـــم افـــراد عينـــة الدراســـة يوافقـــون على أن المعلومات التى يتم الإفصاح عنها فـــي القـــوائم الماليـــة عـــن طريـــق الشـــركات كافيـــة لتلبية حاجات المستثمرين.

جدول(12) الوسط الحسابي والإنحـــراف المعيـــاري وقيمـــة مربـــع كـــاي ودرجـــات الحريـــة والقيمة الأحتمالية لفقرات الفرضية الثالثة:

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	لقيمة الإحتمالية
1. المعلومات المفصح عنها تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف بالمنشاة	**3.98**	**1.10**	**22.88**	**4**	**0.00**
2. الإفصاح عن القوائم المالية يحسن نوعيـــة المعلومـــات ويقلـــل عنصـــر المخاطر بالنسبة للمستثمرين.	**4.11**	**0.78**	**26.20**	**3**	**0.00**
3. توفر الإفصاح المحاســـبي الكـــافي يساعد في إتخاذ قـــرارات الإســـتثمار	**4.13**	**0.59**	**20.80**	**2**	**0.00**
4.إلتزام المنشأة بمعيار العرض العـــام يؤدي الى انتـــاج معلومـــات تســـاعد الجهات الرسمية والمســـتثمرين فـــي تقويم الاداء المالى.	**4.13**	**0.76**	**22.46**	**3**	**0.00**
5. القوائم المالية المعدة وفقاً لمعيـــار العرض العام تساعد المستثمرين فـــي ترشيد قرارات الإستثمار.	**4.09**	**0.76**	**21.22**	**3**	**0.00**

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2017م

من الجدول (12) نجد الاوســـاط الحســـابية للفقـــرات بالجـــدول اكبـــر مـــن الوســـط الحســـابي الفرضى (3) وهذا يشير الـــى موافقـــة أفـــراد العينـــة المبحوثـــة علـــى الفقـــرات المشـــار إليهـــا

بالجدول حيث نجد اجابات افراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم على أن المعلومات التى يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق الشركات كافية لتلبية حاجات المستثمرين

، كما نجد الانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهة في اجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات المشار إليها ، ونجد في الجدول القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كأي لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا دليل على وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إستجابات أفراد العينة المبحوثة نحو الفقرات تعزي لصالح موافقة افراد عينة الدراسة على أن المعلومات التى يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق الشركات كافية لتلبية حاجات المستثمرين.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى :

الافصاح عن التقارير المالية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمار.

من الجدول (7) نجد غالبية أفراد العينة المبحوثة يرون أن فقرات حيث نجد اجاباتهم نحو هذه الفقرات تسير في الاتجاه الايجابي اي يعني موافقتهم على محتواها ومضونها ، ومما سبق يتضح أن معظم افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة ويوافقون على أن الافصاح عن التقارير المالية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمار.

من الجدول (8) نجد الاوساط الحسابية للفقرات بالجدول اكبر من الوسط الحسابي الفرضى (3) وهذا يشير الى موافقة أفراد العينة المبحوثة على الفقرات المشار إليها بالجدول حيث نجد اجابات افراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم على أن الافصاح عن التقارير المالية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمار. ، كما نجد الانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهة في اجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات المشار إليه ، ونجد في الجدول القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كأي لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا دليل على وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إستجابات أفراد العينة المبحوثة نحو الفقرات تعزي لصالح موافقة افراد عينة الدراسة على أن الافصاح عن التقارير المالية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمار. ومما سبق نؤكد إثبات صحة الفرض القائل الافصاح عن التقارير المالية يساهم في ترشيد قرارات الإستثمار.

الفرضية الثانية:

ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية تؤثر على متخذي القرارات الإستثمارية.

من الجدول (9) نجد غالبية أفراد العينة المبحوثة يرون أن فقرات حيث نجد اجاباتهم نحو هذه الفقرات تسير في الاتجاه الايجابي اي يعني موافقتهم على محتواها ومضونها ، ومما سبق يتضح أن معظم افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة ويوافقون على أن ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية تؤثر على متخدي القرارات الإستثمارية.

من الجدول (10) نجد الاوساط الحسابية للفقرات بالجدول اكبر من الوسط الحسابي الفرضى (3) وهذا يشير الى موافقة أفراد العينة المبحوثة على الفقرات المشار إليها

بالجدول حيث نجد اجابات افراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم على ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية تؤثر على متخذي القرارات الإستثمارية. كما نجد الانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهة في اجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات المشار إليها ، ونجد في الجدول القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كأي لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا دليل على وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية بين إستجابات أفراد العينة المبحوثة نحو الفقرات تعزي لصالح موافقة افراد عينة الدراسة على أن ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية تؤثر على متخذي القرارات الإستثمارية.

ومما سبق نؤكد إثبات صحة الفرض القائل ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية تؤثر على متخذي القرارات الإستثمارية.

الفرضية الثالثة:

المعلومات التى يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق الشركات كافية لتلبية حاجات المستثمرين

من الجدول(11) نجد غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون على فقرات الفرضية الثالثة حيث نجد اجاباتهم نحو هذه الفقرات تسير في الاتجاه الايجابي اي يعني موافقتهم على محتواها ومضونها ، ومما سبق يتضح **ان** معظم افراد عينة الدراسة يوافقون على أن المعلومات التى يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق الشركات كافية لتلبية حاجات المستثمرين.

من الجدول (12) نجد الاوساط الحسابية للفقرات بالجدول اكبر من الوسط الحسابي الفرضى (3) وهذا يشير الى موافقة أفراد العينة المبحوثة على الفقرات المشار إليها بالجدول حيث نجد اجابات افراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي إي يعني موافقتهم على أن المعلومات التى يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق الشركات كافية لتلبية حاجات المستثمرين ، كما نجد الانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على وجود تجانس وتشابهة في اجابات أفراد العينة المبحوثة نحو العبارات المشار إليها ، ونجد في الجدول القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كأي لكل فقرة من الفقرات بالجدول اقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا دليل

على وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصـــائية بـــين إســـتجابات أفـــراد العينـــة المبحوثـــة نحـــو الفقرات تعزي لصالح موافقة افراد عينـــة الدراســـة علـــى أن المعلومـــات التـــى يـــتم الإفصـــاح عنها في القوائم المالية عن طريق الشركات كافية لتلبية حاجات المستثمرين.

ومما سبق نؤكد إثبات صحة الفرض القائل المعلومـــات التـــى يـــتم الإفصـــاح عنهـــا فـــي القـــوائم المالية عن طريق الشركات كافية لتلبية حاجات المستثمرين.

الخاتمة

وتشمل الآتي:

أولاً : النتائج

ثانيا: التوصيات

أولاً: النتائج:

1. الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تساعد على ترشيد قرارات الإستثمار.
2. الإعتماد الكلي على المعلومات المحاسبية يؤدي إلى ترشيد قرارات الإستثمار.
3. الإفصاح عن المعلمات تساعد على معرفة الموقف المالي للمنشأة.
4. تطبيق الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية يساعد على تلبية حاجات المستثمر.
5. كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية بصورة ملائمة تلبي حاجات المستثمر.

ثانياً: التوصيات:

1. يجب تطبيق مبدأ الإفصاح في النظام المحاسبي يوفر كفاءة عالية لمستخدمي القوائم المالية.
2. يجب الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية ذات الجودة يعمل على زيادة الربحية النسبية للمنشأة.
3. يوفر النظام المحاسبي الجيد المعلومات الكافية ويحقق ثقة المستخدمين في القوائم المالية.
4. تلبية حاجات المستثمر في الشركات تعتمد على المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1- أمين السيد أحمد لطفي ، نظرية المحاسبة (القاهرة ، الدار الجامعية ، 2005).

2- إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، 1961م.

3- أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب ، دور الإفصاح المحاسبي في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ،بحث تكميلي غير منشور ، جامعة النيلين ،2005م.

4- أحمد زكريا صيام : مبادئ الإستثمار (عمان: دار المناهل للنشر والتوزيع ، 1997م).

5- أيمن عبد اللطيف ، دراسات إدارية في إقتصاديات المشروع ، جامعة االقاهرة ، كلية التجارة ، 1993م .

6- حسن على وآخرون ، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق ،(عمان :دار وهران للنشر ، 1999م) .

7- حكمة أحمد الداوم ، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة ،عمان دار الثقافة والتوزويع ، 1999م .

8- حمد مطر ، إدارة الإستثمارات ، (عمان ، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع ، 1999م)

9- زياد رمضان ، الإستثمار المالي والحقيقي ، (عمان: دار وائل للنشر ، 1998م).

10- سيد الهواري ، سعيد توفيق ، الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة ، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، 1997م).

11- طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2000م).

12- عباس المهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، الكويت: جامعة الكويت ، 1989م)

13- عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل الإدارية المالية ، (الإسكندرية ، دار الجامعة الجديد للنشر ، 2006م .

14- عبد المنعم عوض الله ، مقدمة في دراسات الجدوى ، المشروعات الإستثمارية ، (القاهرة : دار الفكر العربي للنشر ،،1983م)

15- عثمان إبراهيم السيد ، تقويم المشروعات ، (الخرطوم:د.ت)

16- مازن طلاب عبيدات ، القرارات المتعلقة بالاستثمار ،(د. م : شركة المطبعة الإقتصادية ، 1985م).
17- محجوب عبد الله حامد ، إطار المحاسبة البيئية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، 2000م
18- محمد الأمين تاج الأصفياء ، نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية الغربية (السودان : دار الجامعة الجزيرة)، 2011م
19- محمد شوقي بشاوي ، الجدوى الإقتصادية للمشروعات الإستثمارية ، (القاهرة: دار الفكر العربي ، 1982م).
20- محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (عمان : دار وائل ، 2004م)
21- محمد يوسف حنفاوي ، نظم المعلومات المحاسبية (عمان ، دار وائل للنشر ، 2000م)
22- ناظم محمد نوري وآخرون ، أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، (عمان : دار وائل للنشر، 1999م)
23- هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية جامعة عين شمس ، دار الجامعية ، أكتوبر ، 1999م.
24- يوحنا ال آدم ، سليمان اللوزي ،دراسات الجدوى الإقتصادية ، تقييم كفاءة أدء المنظمات (عمان: دار المسيد للنشر والتوزيع ،2000م) .
25- سامي محمد الوقاد ، نظرية المحاسبة (عمان: دار المسيرة ، 2011م) .
26- فردريك تشوي ، كارول آن فروش ، جاري ميك ، المحاسبة الدولية ، التقرير والإفصاح .

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1- آلاء يوسف ، تاج الأصفياء ،سماح صلاح الدين ، يسرا حسن ،يوسف محمد ، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية ، جامعة الخرطوم ، قسم المحاسبة والتمويل.
2- سماح أحمد إدريس أحمد ، الإفصاح المالي في الشركات المساهمة العامة السودانية ومدى شموله ورقابته ،جامعة الخرطوم ، قسم المحاسبة والإدارة المالية ، 2005م.
3- سويدة عبد الرحيم محمد صالح ، الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية في القوائم المالية على قرارات الإستثمار ، كلية السودان الجامعية ، 2011م.

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد الفاضل/ السيدة الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

الموضوع: إستمارة إستبانة

يقوم الباحثون بإعداد بحث تكميلي للحصول على درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان **(الإفصاح المحاسبي وأثره في ترشيد قرارات الإستثمار في المصارف التجارية) دراسة ميدانية على بنك المزارع التجاري.**

متمنين الإستفادة من خبراتكم في المجال العملي للمساهمة في ربط العمل النظري بالجانب التطبيقي ، لذا نرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة الإستبانة المرفقة وإعطائها الأهمية المناسبة لما لها من تأثير على نتائج الدراسة ، خدمة لقطاع المؤسسات التجارية ، وحرصاً على وقتكم فقد تم تصميم الإستبانة بطريقة مختصرة لكي لا تأخذ من وقتكم الغالي.

ويتقدم الباحثون لكم بخالص الشكر والتقدير لسيادتكم نظير تعاونكم المثمر لإتمام هذا البحث يؤكدون على أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم منا جزيل الشكر والتقدير ،،

الباحثون :

الفاتح محمد التجاني الأمير

محمد أبو القاسم الأمين إدريس

عبد المنعم إبراهيم عبد الله الحجازي

رماح صديق آدم

أولاً: البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة(√) أمام ما يلائمكم:

1/ العمر:

30 سنة فأقل ☐ من 31–40 سنة ☐ من 41–50 سنة ☐ أكثر من 50سنة ☐

2/ المؤهل العلمي:

دبلوم وسيط ☐ بكلاريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ أخرى ☐

3/ التخصص العلمي:

محاسبة مالية ☐ تكاليف ومحاسبة إدارية ☐ إدارة أعمال ☐

إقتصاد ☐ دراسات مصرفية ☐ نظم معلومات محاسبة ☐

أخرى ☐

4/المؤهل المهني:

زمالة بريطانية ☐ زمالة أمريكية ☐ زمالة عربية ☐ زمالة إسلامية ☐

زمالة سودانية ☐ أخرى ☐ لا يوجد

5/ المركز الوظيفي:

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐

محاسب مالي ☐ محاسب تكاليف ☐ أخرى ☐

6/سنوات الخبرة:

5 سنة فأقل ☐ من 6 –10 سنوات ☐ من 11–15 سنة ☐

من 16 – 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

ثانياً: عبارات الفرضيات

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب:

الفرضية الأولى:

الإفصاح عن التقارير المالية يساهم ترشيد قرارات الاستثمار.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-	المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية تعمل على تشريد قرارات الإستثمار.					
2-	لا تعتمد معظم المنشآت العاملة في السودان في ترشيد قرار الإستثمار على المعلومات المفصح عنها.					
3-	الإفصاح عن البيانات المالية يسبق عملية إتخاذ قرارات الإستثمار.					
4-	الإفصاح عن البيانات المالية له علاقة وثيقة بقرارات الإستثمار التي تتخذها المنشأة.					
5-	يوفر الوضوح والتوقيت المناسب في المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية تعمل على مساعدة الإدارة في ترشيد قرار الإستثمار.					

الفرضية الثانية:

ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية تؤثر على متخذي القرارات الإستثمارية

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-	ضعف كفاءة الإفصاح المالي في المنشآت يعطي معلومات غير واضحة ومضللة عن أداءها لمعرفة نقاط الضعف والقوة.					
2-	تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية يسهم في الحصول على معلومات ذات جودة عالية.					
3-	تطبيق الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤثر إيجاباً على قرارات الإستثمار .					
4-	يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرارات الإستثمار في المنشأة.					
5-	كلما كان الإلتزام بمعيار العرض العام كان النظام المحاسبي قادر على ضمان تقديم المعلومات المحاسبية المناسبة.					

الفرضية الثالثة:

المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية عن طريق الشركات كافية لتلبية حاجات المستثمرين.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-	المعلومات المفصح عنها تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف بالمنشأة.					
2-	الإفصاح عن القوائم المالية يحسن نوعية المعلومات ويقلل عنصر المخاطر بالنسبة للمستثمرين.					
3-	توفر الإفصاح المحاسبي الكافي يساعد في إتخاذ قرارات الإستثمار الرشيدة.					
4-	إلتزام المنشأة بمعيار العرض العام يؤدي إلى إنتاج معلومات تساعد الجهات الرسمية والمستثمرين في تقويم الأداء المالي.					
5-	القوائم المالية المعدة وفقاً لمعيار العرض العام تساعد المستثمرين في ترشيد قرارات الإستثمار.					

ملحق رقم (2)

محكمو الإستبانة

الاسم	الدرجة	العنوان
د. زهير أحمد علي	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
د.محمد النابر محمدين خوجلي	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا